



الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>١</sup>  
RECENT EXPERIENCE AND PROSPECTS OF THE ECONOMY OF THE WEST BANK AND GAZA<sup>١</sup>

تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة

نيويورك، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢

---

<sup>١</sup> أعد هذا التقرير أسامة كنعان (رئيسة البعثة)، وأودو كوك (الممثل المقيم)، وماريوش سوملينسكي. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وقطاع غزة تُنشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت ([www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg)).

## المحتويات

أولاً- ملخص واف.....	٣
ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية.....	٥
ثالثاً- السياسة المالية العامة في ٢٠١١-٢٠١٣.....	١١
ألف- التطورات المالية العامة في ٢٠١٢.....	١١
باء- آفاق المالية العامة لعام ٢٠١٣.....	٢١
رابعاً- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية.....	٢٣
خامساً- تقييم الخبراء.....	٢٧

### الأطر

١- اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للنظام المصرفي.....	١٠
٢- التدابير اللازمة لزيادة إيرادات الموازنة.....	١٥
٣- الإصلاحات الهيكلية.....	٢٦

### جداول المتن

ألف- النفقات غير الأجرية في ٢٠١١-٢٠١٢.....	١٤
باء- طبيعة تكوين صافي تراكم المتأخرات ٢٠٠٩-٢٠١٢.....	١٥
جيم- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (بملايين الدولارات).....	١٨
دال- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (بملايين الشيكلات).....	١٩
هاء- مقارنة بين سيناريو النمو المرتفع وسيناريو النمو المنخفض.....	٢٥

### الأشكال البيانية في المتن

١- التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة.....	٧
٢- تطورات القطاع المصرفي في الضفة الغربية وغزة.....	٩
٣- طبيعة تكوين معونة المانحين.....	٢٤

### الجداول

١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٩-٢٠١٥.....	٣٢
٢- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (بملايين الدولارات الأمريكية).....	٣٣
٣- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (بملايين الشيكلات).....	٣٤
٤- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، بملايين الدولارات).....	٣٦
٥- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، بملايين الشيكلات).....	٣٨

### الملحق

ألف- الإصلاحات التي أدخلتها سلطة النقد الفلسطينية.....	٤١
باء- إصلاحات الإدارة المالية العامة.....	٤٣
جيم- التدابير الاقتصادية المتفق عليها بين ممثل اللجنة الرباعية وحكومة إسرائيل.....	٤٥

## أولاً- ملخص واف

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مخاطر شديدة مع تباطؤ النمو وارتفاع البطالة في كل من غزة والضفة الغربية. فخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية نمواً قدره في المتوسط ٩% سنوياً، وذلك انعكاساً لسلامة الإدارة الاقتصادية والإصلاحات المدعومة من المانحين وتخفيف القيود الداخلية التي تفرضها إسرائيل. ومع ذلك، انخفض النمو إلى ٥% في عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٠، في حين زادت البطالة إلى ١٩% في النصف الأول من عام ٢٠١٢ مقارنةً بنسبة قدرها ١٦% في الفترة المناظرة من العام الماضي. ويعكس التباطؤ الاقتصادي استمرار سياسات التقشف المالي المقترنة بصعوبات تمويلية شديدة، وانخفاض معونة المانحين خاصة من المانحين الإقليميين، وتباطؤ وتيرة التخفيف من القيود المفروضة على الحركة والعبور. وفي قطاع غزة، بعد ارتفاع الناتج الحقيقي بما يربو على ٢٠% في المتوسط في ٢٠١٠-٢٠١١ عقب التخفيف من حدة القيود، انخفض النمو إلى ٦% في الربع الأول من ٢٠١٢، وزادت البطالة إلى ٣٠% مقارنةً بنسبة قدره ٢٨% في الفترة المقابلة من العام الماضي. واستشرافاً للمستقبل، في ظل استمرار القيود والصعوبات التمويلية مع نقص المعونة، والجمود في عملية السلام، ثمة خطر مرتفع من استمرار التباطؤ الاقتصادي وارتفاع البطالة وحدوث اضطرابات اجتماعية.

وقد أدت الصعوبات التمويلية الشديدة التي واجهتها السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١١ وحتى الآن في عام ٢٠١٢ إلى زيادة ملموسة في المتأخرات المحلية والديون المستحقة للبنوك التجارية. فقد أدت الجهود المستمرة للسلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات والإدارة المالية العامة الرشيدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى تحسن ملموس في نوعية الإنفاق وخفض حاد في المعونة الموجهة لتمويل الموازنة الجارية من ١,٨ مليار دولار إلى ١,١ مليار دولار. ومع ذلك، جاءت معونة المانحين الموجهة للإنفاق الجاري والمشروعات الإنمائية أقل من اللازمة لتمويل الموازنات التقشفية بالفعل. وتفاقت صعوبات السيولة الناتجة بفعل نقص الإيرادات في سياق انخفاض النمو الاقتصادي والتنفيذ الأبطأ من المتوقع لتدابير المقاصة والإدارة الضريبية المحلية فضلاً عن تزايد مدفوعات المعاشات التقاعدية. وتشير التقديرات إلى ارتفاع المتأخرات المحلية، بما في ذلك للقطاع الخاص وصندوق معاشات التقاعد العام، بنحو ٠,٣ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١٢. وزاد رصيد الدين الحكومي المستحق للبنوك المحلية إلى ١,٢ مليار دولار (١٢% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢ وذلك من ١,٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠.

ونظراً للمخاطر المرتفعة التي يشكلها استمرار النقص في معونة المانحين، فمن المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية من غير إبطاء بتنفيذ خطة للطوارئ لسد فجوة التمويل، والتي يتوقع اعتباراً من منتصف سبتمبر/أيلول أن تبلغ ٠,٤ مليار دولار لعام ٢٠١٢. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية بالفعل في منتصف أغسطس/آب تجميد التعيينات الجديدة والترقيات في القطاع العام خلال الفترة المتبقية من العام. ويتعين أن تكمل خطة الطوارئ تلك التدابير من خلال خفض بدل غلاء المعيشة الذي يحصل عليه موظفو القطاع العام. ويتعين

ترتيب النفقات غير الأجرية بعناية حسب الأولوية مع الاستفادة بصورة كاملة من نظام إدارة النفقات، وذلك لضمان تحمل النفقات غير الضرورية وطأة التخفيضات في حالة استمرار نقص المعونات. وأي تدابير ترمي إلى التخفيف من وطأة تأثير زيادات سبتمبر/أيلول في سعر المحروقات يتعين تعويضها بتخفيضات في النفقات غير الضرورية الأخرى، نظرا للقيود التمويلي الشديد. وينبغي عدم تنفيذ المشاريع الإنمائية إلا إذا توافرت لإنجازها أموال من المانحين، وذلك لمنع تحويل المعونة عن الإنفاق الجاري الضروري. وفي حين أن تدابير الإيرادات المحلية من غير المحتمل أن تؤتي ثمارها قبل نهاية العام، فمن المهم المضي قدما في التنفيذ الفوري لتوصيات المساعدة الفنية الصادرة عن الصندوق والرامية لتحسين الإدارة الضريبية، وخاصة من خلال تعزيز الامتثال وتوسيع الوعاء الضريبي.

ويتعين من غير إبطاء تنفيذ التدابير المشتركة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل من أجل زيادة تحصيل إيرادات المقاصة دعما لجهود تصحيح أوضاع المالية العامة. فنظرا لأن إيرادات المقاصة، التي تقوم حكومة إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، تمثل ٧٠% من مجموع الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية، فإن التفاهم المبرم بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل في يوليو/تموز ٢٠١٢ لزيادة كفاءة آلية إيرادات المقاصة من خلال التدابير المشتركة بينهما من شأنه زيادة إيرادات الموازنة والحد من اعتماد السلطة الفلسطينية على المعونة بمضي الوقت. ولضمان زيادة القاعدة الاقتصادية والإيرادات الفلسطينية بصورة مستدامة، يتعين توسيع التعاون الاقتصادي ليشمل تخفيف القيود على الحركة والعبور.

وبالإضافة إلى جهود السلطة الفلسطينية الرامية لمعالجة الصعوبات التمويلية العاجلة، من المهم أن تستغل السلطة قدراتها المؤسسية المعززة للمضي قدما في تنفيذ إجراءات تعزيز كفاءة القطاع العام والإلغاء المرحلي للاعتماد على المعونة الموجهة للموازنة الجارية. وكما يرد في تقرير خبراء الصندوق المقدمين إلى اجتماعي لجنة الاتصال المخصصة في ٢٠١١، يرى خبراء الصندوق أن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة السياسات الاقتصادية السليمة المتوقعة من دولة فلسطينية مستقبلية، وذلك بالنظر إلى سجلها القوي من الإصلاحات وبناء المؤسسات. وثمة إنجاز مهم حدث في إبريل/نيسان ٢٠١٢ ألا وهو انضمام الضفة الغربية وغزة إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الذي وضعه الصندوق. ويمثل ذلك محصلة جهود السلطة الفلسطينية لتعزيز جودة وشفافية الإحصاءات الاقتصادية والمالية، والتي تضاهي نظائرها في البلدان الأعضاء بالصندوق التي تحافظ على معايير مرتفعة لإدارة ونشر البيانات. ومن الضروري أن تواصل السلطة الفلسطينية البناء على ذلك السجل باتخاذ تدابير نحو إجراء إصلاحات شاملة في مجالي معاشات التقاعد والخدمة المدنية، والمزيد من تقوية شبكة الأمان الاجتماعي، واستكمال تحويل توزيع الكهرباء من البلديات إلى الشركات التجارية، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يواجه منشآت الأعمال.

وتمثل المعونة الإضافية ضرورة لاستمرار الإصلاحات المنظمة وتصحيح أوضاع المالية العامة. فقد أدى التأخير في دفع الأجور بالفعل إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وهناك قلق عام متزايد من أنه على الرغم من التدابير التقشفية الإضافية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، سوف يتم خفض الإنفاق الاجتماعي الضروري وتأخير سداد الأجور. وعليه، من الضروري تدعيم جهود السلطة الفلسطينية من خلال الصرف العاجل للمعونة الإضافية للمساعدة في سد فجوة التمويل في عام ٢٠١٢. ومن المهم أيضاً أن تعمل السلطة الفلسطينية على نحو وثيق مع المانحين لتطوير إطار للتنسيق بين المانحين لتعزيز التنبؤية بالمعونات، خاصة من المانحين الإقليميين.

وللحد من مخاطر استمرار التباطؤ الاقتصادي وزيادة البطالة وتعميق الأزمة المالية العامة—والتي سوف تؤدي حتماً إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية—يلزم على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة. فيتعين على السلطة الفلسطينية بذل قصارى جهدها لإدارة الأزمة المالية العامة الحالية بصورة رشيدة والاستمرار في إرساء أساس النمو المستدام والاعتماد المالي على الذات. ومع ذلك، فإن القاعدة الاقتصادية والمالية التي تسمح للسلطة الفلسطينية بالعمل على نحو مستدام وبناء المؤسسات، وقدرتها على ضمان التأيد العام واسع النطاق لإصلاحاتها، سوف تتآكل بشدة بدون استمرار معونة المانحين، بما في ذلك للاستثمار العام، وبدون تخفيف القيود الإسرائيلية على التجارة الخارجية للضفة الغربية وغزة والنفوذ إلى المنطقة "جيم" بالضفة الغربية. فمن شأن الحد من هذه القيود التخفيف من قيد رئيسي على النمو والتوظيف في القطاع الخاص، وزيادة الإمكانات الاقتصادية وإيرادات الموازنة للضفة الغربية وغزة، والمساعدة في ضمان الزيادة المستدامة في المستويات المعيشية للفلسطينيين.

## ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية

١- انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة من متوسط سنوي قدره ١٠% في ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٦% في عام ٢٠١٢ بسبب استمرار القيود على الحركة والعبور، وانخفاض معونة المانحين وسياسات التقشف المالي.

• وسجل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي في قطاع غزة (والذي يبلغ إجمالي ناتجه المحلي نحو ٣٠% من مجموع إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وغزة) ما يزيد عن ٢٠% في ٢٠١٠-٢٠١١، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير إلى التعافي نتيجة تخفيف القيود الإسرائيلية على طائفة من الواردات عقب فترة من القيود الصارمة.<sup>٢</sup> وجاء النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بالخدمات والتشييد

<sup>٢</sup> تتولى حماس مسؤولية قطاع غزة منذ منتصف ٢٠٠٧. وفرضت حكومة إسرائيل القيود بسبب مخاوفها الأمنية.

والبناء، في حين ظلت القيود على الزراعة والصناعة التحويلية بفعل الحظر المفروض على الصادرات.<sup>٣</sup> وشهد النمو في غزة تباطؤاً إلى ٦% في الربع الأول من ٢٠١٢، حيث تفاقم انحسار تأثير التعافي بفعل انكماش الزراعة بسبب ظروف الطقس غير المستقر والنقص في الكهرباء والمحروقات.

- وانخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية من ٧% عام ٢٠١٠ إلى ٥% في ٢٠١١، وذلك انعكاساً لانخفاض معونة المانحين (خاصة من المانحين العرب)، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، وكذلك عدم اتخاذ مزيد من التدابير لتخفيف القيود على الحركة الداخلية والصادرات.<sup>٤</sup> واستمر النمو في الربع الأول من ٢٠١٢ عند نحو ٥%، مدفوعاً بصفة رئيسية بالخدمات ولكن مع انكماش في الصناعة التحويلية والزراعة والتشييد والبناء.

٢- وانعكاساً لانخفاض النمو، زاد معدل البطالة في الضفة الغربية وغزة إلى ٢٢% في النصف الأول من ٢٠١٢ مقارنة بنسبة قدرها ٢٠% في الفترة المناظرة من العام الماضي.

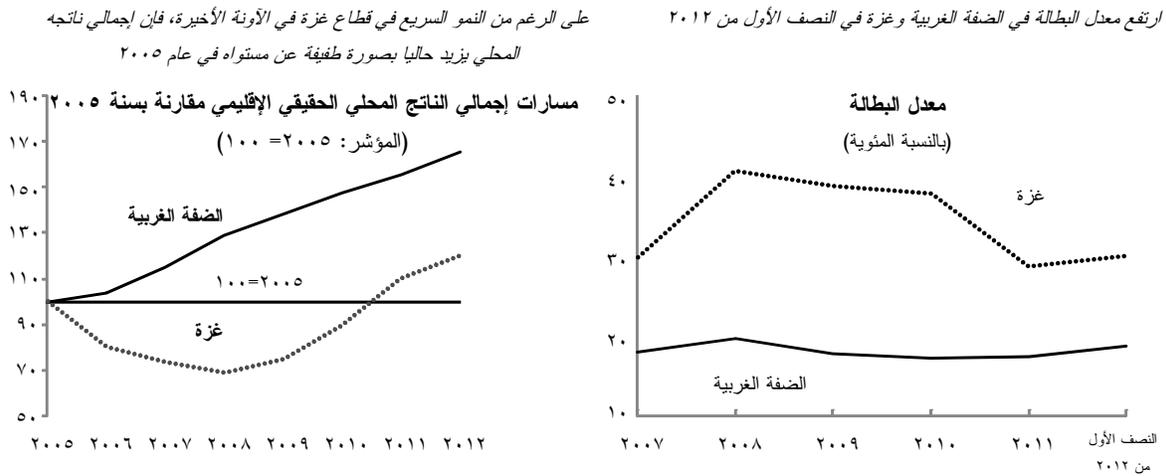
- ظل معدل البطالة في الضفة الغربية ثابتاً عند ١٧% تقريباً في ٢٠١٠ و ٢٠١١، وزاد إلى ١٩% في النصف الأول من ٢٠١٢. ويرجع استمرار ارتفاع معدل البطالة إلى الطابع الملثوي الذي يتسم به النمو، على الصعيدين القطاعي والإقليمي، مع التصييق على توسع القطاعات كثيفة العمالة، خاصة الزراعة والصناعة التحويلية، نتيجة للعوائق المفروضة على التجارة والقيود المرتفعة على الاستثمار في المنطقة "جيم" التي تغطي مساحة تبلغ نحو ٦٠% من الضفة الغربية. وشهدت البطالة بين الشباب في الضفة الغربية تغيراً طفيفاً في السنوات الأخيرة، حيث ظلت عند نحو ٢٦-٢٧% في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١، وزادت إلى ٢٨% في النصف الأول من ٢٠١٢. ورغم أن عدد العاملين من الضفة الغربية المسموح لهم بالعمل في إسرائيل أخذ في التزايد، كنصيب من مجموع التوظيف، فإنه يظل تقريباً في حدود ١٢% إلى ١٤% منذ ٢٠٠٢ (مقارنة بنسبة قدرها ٢١% قبل الانتفاضة في عام ٢٠٠٠).

<sup>٣</sup> في ٢٠١١-٢٠١٢، تم عمل بعض الاستثناءات في حظر صادرات غزة، خاصة الشحنات المتفق عليها مسبقاً للأسواق غير الإسرائيلية من كميات محدودة من الملابس وبعض المنتجات الزراعية والبستانية.

<sup>٤</sup> بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، انخفض عدد العوائق أمام الحركة داخل الضفة الغربية من ٦٢٦ في نهاية ٢٠٠٩ إلى ٥٠٠ في نهاية أغسطس/آب ٢٠١٠، ولكنها زادت إلى ٥٢٣ في نهاية ٢٠١١ وإلى ٥٤٢ في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٢. وتشير تقارير حكومة إسرائيل إلى أنه لا تزال هناك ١٣ نقطة تفتيش في الضفة الغربية تعتبرها "مفتوحة بشكل طبيعي"، أي أن هذه النقاط تنشط فقط عندما تكون هناك تحذيرات أمنية أو ظروف استثنائية أخرى. وللإطلاع على تفاصيل حول العوائق والحواجز غير التجارية أمام عبور السلع من الضفة الغربية إلى إسرائيل، راجع تقرير البنك الدولي بعنوان "An Analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza" (تحليل القيود الاقتصادية التي تواجه الضفة الغربية وغزة)، والمنشور على موقع البنك الدولي [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

- وانخفض معدل البطالة في غزة من ٣٨% في ٢٠١٠ إلى ٢٩% في ٢٠١١ في أعقاب تخفيف القيود الصارمة على غزة. ومنذ ذلك الحين، ارتفع معدل البطالة إلى ٣٠% في النصف الأول من ٢٠١٢. كما زادت البطالة بين الشباب من ٤٤% في ٢٠١١ إلى ٤٥% في النصف الأول من ٢٠١٢. وتظل القيود الصارمة المفروضة على دخول مواطني غزة إلى إسرائيل، حيث عمل نحو ١٣% من القوة العاملة في غزة قبل عام ٢٠٠٠، قيوداً مهماً على زيادة التوظيف. وتم اتخاذ خطوات ملموسة نحو التخفيف من حدة القيود التجارية على غزة كجزء من الحزمة المعتمدة من ممثل اللجنة الرباعية وإسرائيل (راجع الملحق، القسم جيم). ورغم ذلك، لا تزال هناك قيود على الإنتاج والتوظيف في الزراعة نتيجة الحظر الفعلي على صادرات غزة لأسواقها الرئيسية المحتملة (الضفة الغربية وإسرائيل).

### الشكل البياني ١ - التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ٣- في حين أن معدل التضخم الكلي في الضفة الغربية وغزة ظل في حدود ٢% إلى ٣% خلال عام ٢٠١١ والنصف الأول من ٢٠١٢، زادت أسعار المنتجات البترولية بصورة سريعة. ففي نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢، كان معدل التضخم في غزة (١%) أقل كثيراً من نظيره في الضفة الغربية (٥%) نتيجة للزيادة الحادة في السلع الاستهلاكية المتوفرة في غزة منذ تخفيف القيود في منتصف ٢٠١٠. وفي الضفة الغربية، زاد التضخم من ٣% في يوليو/تموز إلى ٥% في أغسطس/آب، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع أسعار الغذاء والمنتجات البترولية. وارتفعت أسعار المنتجات البترولية، انعكاساً للأسعار في إسرائيل، بنسبة تراوحت بين ٧% (للكيروسين) و ١١% (للبنزين العادي) في أغسطس/آب ٢٠١٢. ورغم أن بيانات أسعار سبتمبر/أيلول غير متوفرة بعد، شهدت أسعار البترول في سبتمبر/أيلول زيادة أخرى عقب زيادات الأسعار في إسرائيل وارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٤,٥% إلى ١٥,٥% في الأول من سبتمبر/أيلول. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية لاحقاً أنها ستقوم بخفض معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٥,٥% إلى ١٥% (اعتباراً من أول أكتوبر/تشرين الأول) وأسعار بعض المنتجات البترولية (الديزل وغاز الطبخ والكيروسين) عودة إلى المستويات التي كانت سائدة في أغسطس/آب (اعتباراً من ١٢ سبتمبر/أيلول).

٤- ولا يزال النظام المصرفي في الضفة الغربية وغزة يتسم بأداء جيد، مع انكشاف محدود على الأسواق العالمية وممارسات متحفظة في الإقراض إلى القطاع الخاص. ورغم ذلك، فإن ديون السلطة الفلسطينية للبنوك المحلية لا تزال آخذة في التزايد.

- وأدت التحسينات الملموسة في البنية التحتية للسوق المالية—بما في ذلك إنشاء نظام لتسجيل الائتمان يتسم بتطبيق نظام حديث للتقييم الائتماني—إلى زيادة في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الودائع من ٣٣% في نهاية ٢٠١٠ إلى ٤١% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢ (الملحق، القسم ألف).<sup>٥</sup> وجاءت الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠١٢ أكثر حدة في غزة (نحو ٤٤%) مقارنة بالضفة الغربية (٧%)، الأمر الذي يعكس تزايد الطلب في غزة على الائتمان الاستهلاكي مع التخفيف من القيود على الواردات. وانخفض نصيب القروض المتعثرة من مجموع القروض بصورة مطردة من ٨% في نهاية ٢٠٠٨ إلى نحو ٣% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢ (الشكل البياني ٢). وتم تيسير هذا الانخفاض بفعل التقوية المستمرة في ٢٠١١-٢٠١٢ لنظام تسجيل وتقييم الائتمان بمساعدة الصندوق، الأمر الذي ساعد على توجيه القروض المصرفية إلى المقترضين الذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية. ورغم ذلك، هناك خطر من زيادة هذه النسبة مستقبلاً إذا لم تستطع السلطة الفلسطينية تخفيض رصيد متأخراتها للموردين من القطاع الخاص، والذي قد يعاني العديد منهم من نقص السيولة وبالتالي من عدم القدرة على خدمة ديونهم المصرفية.

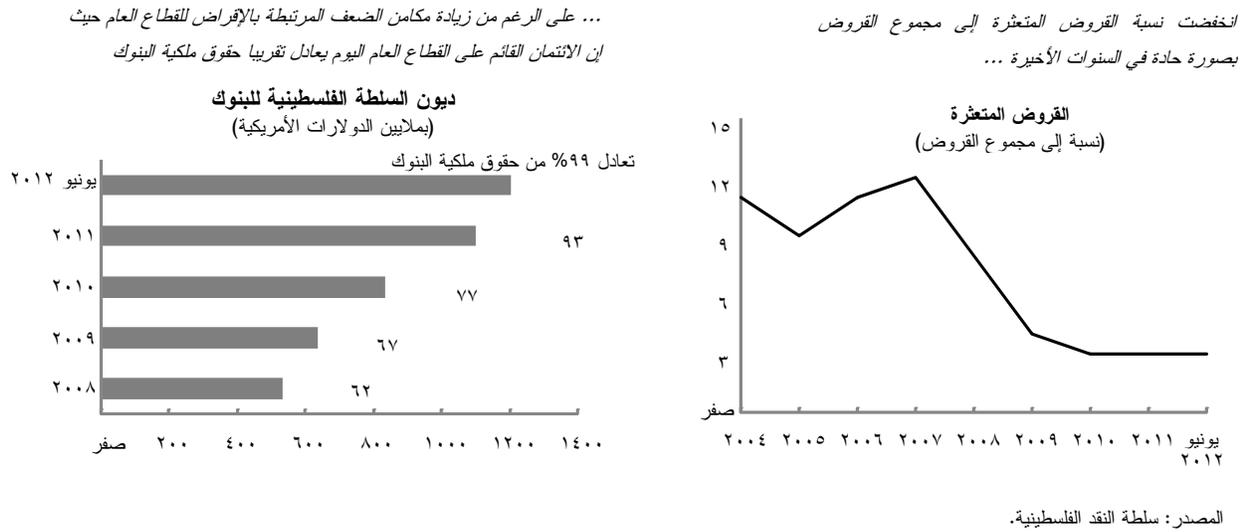
- وظلت ودائع القطاع الخاص ثابتة بصفة عامة في الضفة الغربية وغزة، الأمر الذي يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي. وفي غزة، استمر المستهلكون في السحب النقدي لاستيفاء الطلب المكبوت في أعقاب التخفيف من القيود على الواردات، في ضوء القيود الإسرائيلية على دخول النقد إلى غزة.

- وزاد الدين القائم على السلطة الفلسطينية للبنوك التجارية من ٠,٥ مليار دولار في ٢٠٠٨ (وهو ما يعادل ٦٢% من حقوق ملكية البنوك) إلى ١,١ مليار دولار في نهاية ٢٠١١ (وهو ما يعادل ٩١% من حقوق ملكية البنوك) و١,٢ مليار دولار (٩٩% من حقوق ملكية البنوك) بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢. ويتمثل أحد الآثار غير المباشرة لصعوبات التمويل التي واجهتها السلطة الفلسطينية حدوث حالات تخلف مؤقتة بين موظفي القطاع العام عن سداد أقساط القروض المستحقة عليهم، نتيجة التأخر في صرف أجورهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى خطر تأخر صرف الأجور إلى زيادة الطلب التحوطي على القروض المصرفية، وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح لموظفي السلطة الفلسطينية من ٠,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٠ إلى ٠,٦ مليار دولار بمنتصف ٢٠١٢، وهو ما يعادل نحو ربع القروض المصرفية

<sup>٥</sup> في حين ظلت المؤسسات الحكومية والحوكمة في غزة خارج سيطرة السلطة الفلسطينية منذ تولي حماس مسؤولية قطاع غزة في منتصف ٢٠٠٧، احتفظت سلطة النقد الفلسطينية بالتنظيم الاحترازي والإشراف على البنوك التجارية في غزة.

الممنوحة للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة. ويمكن أن يؤدي استمرار المتأخرات المحلية المستحقة على السلطة الفلسطينية والتأخر في صرف الأجور إلى نشوء صعوبات في السيولة المتاحة لدى الموردين من القطاع الخاص وموظفي القطاع العام، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة القروض المصرفية المتعثرة .

## الشكل البياني ٢- تطورات القطاع المصرفي في الضفة الغربية وغزة



٥- تشير اختبارات قياس القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها سلطة النقد الفلسطينية إلى أن النظام المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتسم بالصمود إزاء طائفة عريضة من الصدمات، بما في ذلك ارتفاع درجة انكشاف البنوك على السلطة الفلسطينية (الإطار ١). وتتضمن المتغيرات الرئيسية في هذه الاختبارات تزايد الانكشاف الائتماني للبنوك على السلطة الفلسطينية وموظفي الحكومة، وكذلك على الأعمال التجارية التي تورد سلعاً وخدمات للسلطة الفلسطينية. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقديم إرشادات توجيهية وتدريب للبنوك على تطبيق أساليب اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وبدءاً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، اشترطت سلطة النقد الفلسطينية على كافة البنوك إجراء اختبارات خاصة بها لقياس القدرة على تحمل الضغوط، وذلك على أساس نصف سنوي مع موازنة السيناريوهات لظروفها الخاصة والقيود المفروضة عليها، وتقديم المجموعة الأولى من النتائج إلى سلطة النقد الفلسطينية بنهاية ٢٠١٢. ومن المقرر أن تعقد سلطة النقد الفلسطينية في خريف ٢٠١٢ حلقات تطبيقية وتدريبية للمصرفيين لمساعدتهم على إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على فرادى البنوك، وتوفير مبادئ توجيهية لتقوية مراكزها المالية، وخاصة من خلال: (١) تطبيق أدوات التخفيف من حدة المخاطر، (٢) وتنويع حوافز الائتمان والاستثمار الأجنبي، (٣) وتقوية القاعدة الرأسمالية؛ (٤) والحصول على التمويل طويل الأجل.

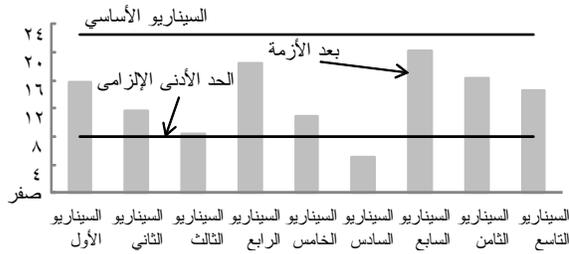
## الإطار ١ - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للنظام المصرفي

منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، أجرت سلطة النقد الفلسطينية اختبارات لقياس القدرة على تحمل الضغوط في البنوك المنفردة وفي النظام المصرفي ككل بالضفة الغربية وغزة. وتتضمن هذه الاختبارات، والمقرر بدءا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ إجراؤها على أساس ربع سنوي، تقدير تأثير صدمات الائتمان والسيولة والسوق والصدمات التشغيلية على المركز المالي للبنوك وكفاية رأس المال والسيولة. ونظرا لارتفاع درجة الانكشاف المباشر للبنوك على السلطة الفلسطينية وموظفيها، يتألف مجموعتان رئيسيتان من الاختبارات من تأخر الحكومة في سداد القروض وحالات تخلف موظفي السلطة الفلسطينية عن سداد أقساط القروض.

وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها سلطة النقد الفلسطينية في ربيع ٢٠١٢ إلى أن النظام المصرفي للضفة الغربية وغزة يتسم بالقدرة على الصمود تجاه طائفة واسعة من الصدمات. فالنظام يتمتع حاليا برأس مال جيد، إذ يبلغ رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر ٢٤% اعتبارا من نهاية مارس/آذار ٢٠١٢. وقامت سلطة النقد الفلسطينية باختيار تسع توفيقات من الصدمات يتناولها الجدول أدناه بالوصف، وذلك في إطار سيناريو اقتصادي كلي يفترض نموا سلبا بشكل طفيف في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وقد انخفضت نسبة رأس المال الأساسي بعد الصدمة إلى أقل من الحد الأدنى الإلزامي المطلوب والبالغ ٨% فقط في إطار "السيناريو السادس" المتطرف والذي يفترض وقوع صدمة سوف تؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج ومستويات الدخل في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط قروضهم وسحب نسبة كبيرة من الودائع. وتحديدًا، ينطوي هذا السيناريو على الافتراضات التالية: (١) ٣٠% من قروض القطاع الخاص تصبح متعثرة؛ (٢) تنخفض القيمة العادلة للأسهم بنسبة ٣٥%؛ (٣) ويتم سحب ٢٠% من مجموع الودائع في غضون شهر. ويؤدي سيناريو "الصدمة السياسية" البديل المتطرف إلى عدم قدرة العاملين في القطاع العام على سداد أقساط القروض فضلا عن تأثير سلبي على الودائع المصرفية. وينطوي السيناريو الأخير ٣ على خفض للنسبة إلى النسبة الإلزامية البالغة ٨%. ويفترض هذا السيناريو معدلا للتخلف عن السداد قدره ٤٠% على القروض الممنوحة للسلطة الفلسطينية، و ٥٠% على القروض الممنوحة لموظفي السلطة الفلسطينية، وخسارة قدرها ٢٠% في القيمة العادلة للاستثمارات المحلية، ونسبة قدرها ٢٠% للسحب من الودائع. وتعتزم سلطة النقد الفلسطينية إجراء اختبارات إضافية لقياس القدرة على تحمل الضغوط في خريف ٢٠١٢ تتضمن سيناريوهات يؤدي في إطارها استمرار المتأخرات المحلية على السلطة الفلسطينية إلى نشوء صعوبات في السيولة المتاحة لدى الموردين من القطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عليه تخلفهم عن سداد القروض المصرفية.

### تأثير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على نسبة رأس المال الأساسي في

نهاية مارس/آذار ٢٠١٢  
(بالنسبة المئوية)



### الصدمات

- ٢٠ إلى ٤٠% من القروض الحكومية تعاني من تأخر السداد
- ٢٥ إلى ٥٠% من موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية يتخلفون عن سداد أقساط القروض
- ١٠ إلى ٣٠% من قروض القطاع الخاص (باستثناء قروض موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية) تصبح متعثرة
- تنخفض القيمة العادلة للاستثمارات بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٣٥%
- يتم سحب ٥% إلى ٢٠% من الودائع في غضون شهر واحد
- يتخلف ١ إلى ٥ من كبار المقترضين عن السداد
- يقوم ١ إلى ٥ من كبار المودعين بسحب الودائع

٦- واستمرت سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي في بذل جهود مشتركة لتيسير التعاون بين البنوك التجارية الفلسطينية والإسرائيلية. وتم تعزيز هذه الجهود في ٢٠٠٩ عندما تراكمت فوائض نقدية كبيرة بالشئقل لدى البنوك الفلسطينية نتيجة رفض البنوك الإسرائيلية قبول الودائع النقدية بسبب مخاوف مرتبطة بالتداعيات القانونية لذلك. ويعمل الطرفان على معالجة تلك المشكلة من خلال أحد الترتيبات الخاصة يتم بمقتضاه إيداع الفوائض النقدية بالشئقل بصورة منتظمة في حسابات مصرفية إسرائيلية لدى بنك إسرائيل المركزي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي حاليا على ابتكار وسائل عملية من شأنها ضمان التحويل المنتظم وفي حينه لمبالغ نقدية إلى غزة كافية لاستيفاء احتياجات البنوك التجارية بالكامل دون فرض قيود مسبقة على أحجام المبالغ بالدولار أو الدينار الأردني.

### ثالثا- السياسة المالية العامة في ٢٠١١-٢٠١٣

#### ألف- التطورات المالية العامة في ٢٠١٢

٧- في عام ٢٠١٢، أدت الإيرادات الأقل من المتوقعة والنفقات الأكثر من المتوقعة، خاصة على التحويلات وصافي الإقراض، إلى ضغوط على الموازنة. وقد أدت تلك العوامل إلى جانب النقص في معونة المانحين الموجهة إلى كل من الإنفاق الجاري والمشروعات الإنمائية إلى تراكم مستويات كبيرة من المتأخرات والإقراض من البنوك التجارية.

◀ وفي يناير/كانون الثاني-يونيو/حزيران ٢٠١٢، كان مجموع صافي الإيرادات (بعد الرد الضريبي) أقل بنسبة ٧% من المدرج في الموازنة نظرا لعدة عوامل:

○ اتسم تنفيذ خطة العمل الرامية لتقوية الإدارة الضريبية المحلية بالتفاوت بين فئات الضرائب (الإطار ٢، القسم ١). وقد تم تنفيذ تدابير تحسين الامتثال لضريبة الدخل وفقا لما هو مخطط له في أوائل ٢٠١٢، الأمر الذي أدى مع الدفع المسبق للضرائب إلى زيادة قدرها ٤٥% في إيرادات ضريبة الدخل (مقارنة بالنصف الأول من ٢٠١١). غير أن التدابير المرتبطة بالتحسينات في تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وخاصة التحسينات في التنظيم والتوظيف والإدارة في وحدة كبار المكلفين لم يتم تعزيزها سوى في منتصف ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض متواصل في امتثال منشآت الأعمال إلى مدفوعات الضرائب المحلية، خاصة ضريبة القيمة المضافة. وقد تأثر تحصيل الإيرادات النقدية سلبا من جراء قيام المكلفين تعويض المبالغ المستحقة لهم من الحكومة (بما في ذلك الفواتير المتأخرة للسلع والخدمات ومدفوعات الرد الضريبي) من خلال عدم سداد الضرائب. وبمضي الوقت، سوف يتم تعويض هذه الخسائر في الإيرادات جزئيا من خلال الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٤,٥% إلى

١٥% (والتي من المتوقع أن تحقق إيرادات إضافية قدرها ٢ مليون دولار شهريا)، تماشيا مع زيادة المعدل في إسرائيل، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

○ وجاءت إيرادات المقاصة أقل بنسبة ٦% من المتوقع في الموازنة في النصف الأول من ٢٠١٢ نظرا إلى تأخر تنفيذ التدابير الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة الرامية إلى تقوية التحصيل والحد من التسربات. وتم في يوليو/تموز ٢٠١٢ إبرام تفاهم بين وزير المالية الإسرائيلي شتاينتز ورئيس الوزراء سلام فياض لتيسير تنفيذها.

○ كذلك جاءت الإيرادات غير الضريبية أقل بنسبة ١٢% من المبلغ التناسبي المتوقع في الموازنة للنصف الأول من ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن المبلغ لعام ٢٠١٢ ككل من المتوقع أن يتسق مع الموازنة، نظرا لتحويل ٣٠ مليون دولار في يوليو/تموز من الأرباح الموزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني إلى الخزنة.

◀ وكان مجموع الأجور على أساس الالتزام متسقا مع المبلغ المدرج في الموازنة. فقد كان متوقعا في الموازنة أن تزيد فاتورة الأجور بنسبة ٦,٨% في عام ٢٠١٢، انعكاسا للتعديل السنوي في الأجور، وانفلات الأجور، والزيادة المحدودة في عدد الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس صاف (لا يزيد عن ٣٠٠٠ موظف). وفي النصف الأول من ٢٠١٢، زاد عدد الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس صاف بنحو ٩٦٥ (يشملون ١٢٣ في قطاع الصحة، و٩٤٧ في قطاع التعليم، و٤٨٤ في قطاع الأمن، مع تخفيض قدره ٥٨٩ على أساس صاف في قطاعات أخرى).

◀ وكانت النفقات الجارية غير الأجرية على أساس الالتزام أعلى بنسبة ٩% من المتوقعة، مع تعويض تحويلات المعاشات التقاعدية الأكثر من المتوقعة في الموازنة ويزيد من خلال الانخفاض في الإنفاق التشغيلي والنفقات الرأسمالية الثانوية (الجدول ألف).

◀ وجاءت نفقات الإقراض الصافية (في الغالب مدفوعات الحكومة المركزية لسداد فواتير المرافق المستحقة على البلديات) أعلى بنسبة ٣٧% من المستويات المتوقعة في الموازنة، وهو ما يعكس الاستقطاعات الأكثر من المتوقعة من جانب إسرائيل من إيرادات المقاصة نتيجة الزيادات في أسعار الكهرباء وسداد الديون المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية. فضلا عن ذلك، فإن عدم قدرة وزارة المالية على تحويل نصيب بعض البلديات من الإيرادات الضريبية بسبب صعوبات السيولة دفعت تلك البلديات إلى الامتناع عن سداد بعض المدفوعات لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

## الجدول ألف - النفقات غير الأجرية في ٢٠١١-٢٠١٢

المجموع	النفقات التشغيلية	التحويلات	النفقات الرأسمالية الثانوية
(على أساس الالتزام؛ بملايين الشيفلات الإسرائيلية الجديدة)			
٢٠١١			
الموازنة	٥٠٤٣	٣٠٨٩	٩٠
نتائج الموازنة	٥٠١٥	٣١٦٥	٥٨
٢٠١٢			
يناير - يونيو			
الموازنة التناسبية	٢٤٥١	١٤٣٢	٣٩
نتائج الموازنة	٢٦٦٠	١٦٩٩	٩

المصدر: وزارة المالية.

⏪ بلغت معونة المانحين التي تم صرفها لتمويل الموازنة الجارية في النصف الأول من عام ٢٠١٢ مبلغا قدره ٤٠٠ مليون دولار (١٥١١ مليون شيفل إسرائيلي جديد)، وهو مبلغ أقل بنحو ٢٠% مما هو متوخى في الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، بلغت المعونة الموجهة في الموازنة للمشروعات الإنمائية (أي المعونة التي يتم تمريرها من خلال الخزنة) ٤٨ مليون دولار - مقارنة بمبلغ قدره ١١٧ مليون دولار تم التعهد به لأغراض المشروعات الإنمائية، ومبلغ قدره ١٥٠ مليون دولار مخطط في موازنة عام ٢٠١٢. وقامت الخزنة بتحمل ٤٥ مليون دولار من إجمالي النفقات النقدية البالغة ٩٣ مليون دولار الموجهة للمشروعات الإنمائية (مقارنة بمبلغ قدره ٢٥ مليون دولار فقط متوخى في الموازنة)، في حين تراكم مبلغ قدره ٢٤ مليون دولار (يُعادل نحو ٩١ مليون شيفل إسرائيلي جديد) كمتأخرات.

⏪ أدى نقص المعونة الموجهة للإنفاق الجاري والإنمائي، وانخفاض الإيرادات، والنفقات غير الأجرية الأعلى مما هو متوقع في الموازنة، وتمويل المشروعات الإنمائية من الخزنة إلى تراكم متأخرات كبيرة والافتراض من البنوك المحلية. فالإيرادات المتاحة كانت أقل كثيرا مما يكفي لتغطية التزامات الإنفاق، الأمر الذي أسهم في تراكم متأخرات قدرها ٢٩٠ مليون دولار (أو ١٠٩٧ مليون شيفل إسرائيلي جديد) مستحقة لصندوق معاشات التقاعد، والموردين من القطاع الخاص، والمشروعات الإنمائية، ومدفوعات الرد الضريبي (الجدول بء). وقد أدت الصعوبات التمويلية أيضا إلى زيادة صافي التمويل المحلي بنحو ٤٢ مليون دولار، الأمر الذي ترتب عليه رصيد من الديون المستحقة للبنوك قدره ١,٢ مليار دولار (١٢% من إجمالي الناتج المحلي) اعتبارا من نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢.

⏪ واستمرت صعوبات التمويل في يوليو/تموز وأغسطس/آب من عام ٢٠١٢. ففي يوليو/تموز، كان هناك تأخير مدته أسبوعان في سداد ٤٠% من أجور القطاع العام (نحو ٦٠ مليون دولار من مجموع فاتورة الأجور البالغة ١٥٠ مليون دولار). وتم التمكن من السداد في نهاية الأمر بعد صرف إسرائيل لدفعة مقدمة قدرها ٤٥ مليون دولار من إيرادات المقاصة.

## الجدول باء- طبيعة تكوين صافي تراكم المتأخرات ٢٠١٢-٢٠٠٩

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
يناير-يونيو				
(بملايين الشيكلات الإسرائيلية الجديدة)				
				المساهمات في صندوق معاشات التقاعد
٢٧٧	٣٧٤	١٨٥	١٧١	منها: نصيب العاملين /١
٣٠١	٥٧٣	١٧٢	٣٥٥	نصيب الحكومة
٢٤٥	٣٥٣	٩٢	٤٦٠	النفقات غير الأجرية /٢
صفر	صفر	١٠٣-	٧٧	صافي الإقراض
٩١	٢٧٠	٨٨	١١٨	المشروعات الإنمائية /٣
١٨٢	٣٦٨	٣٩-	١٤٠-	الرد الضريبي
١٠٩٧	١٩٣٩	٣٩٤	١٠٤٠	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية.

١/ بند مصنف تحت "النفقات الأجرية".

٢/ بما في ذلك للموردين من القطاع الخاص.

٣/ بند مصنف تحت "المشروعات الإنمائية".

## الإطار ٢- التدابير اللازمة لزيادة إيرادات الموازنة

### أولاً- زيادة الإيرادات الضريبية المحلية

في ٢٠١١-٢٠١٢، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدماً على صعيد تعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية المحلية من خلال تنفيذ خطة عمل شاملة لإصلاح الإدارة الضريبية تم إعدادها بمساعدة فنية من الصندوق وإدارة التنمية الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الخطة في توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال، خاصة بالنسبة لضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. ومن التدابير الرئيسية لهذه الخطة لعام ٢٠١٢ إنشاء إدارة موحدة للإيرادات تشتمل على وحدة معززة لكبار المكلفين وحوسبة سجلات المكلفين للحد من التهرب الضريبي.

ويمثل زيادة إيرادات ضريبة الدخل أحد الأهداف الرئيسية للسلطة الفلسطينية. فقد اتخذت عدة تدابير في عام ٢٠١٢ أدت إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل إلى ما يعادل ٢% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من ٢٠١٢ (على أساس سنوي) وذلك مقارنة بنسبة بلغت ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من ٢٠١١. ويمثل ذلك تحسناً ملموساً، وإن كان لا يزال أقل كثيراً من النصيب السائد في البلدان النامية الأخرى (٣-٤% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر والأردن ولبنان وباكستان).

ومن التدابير المهمة التي تم اتخاذها في مجال الإيرادات زيادة المعدل الأقصى للضريبة على دخل الشركات من ١٥% إلى ٢٠% اعتباراً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. وتم تكميل الزيادة في المعدل بتدابير لتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال، الأمر الذي كان ضرورياً نظراً لانخفاض معدل الامتثال (يقدر بأقل من ٤٠%). ولتحقيق هذا الهدف، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في أوائل ٢٠١٢، وذلك بهدف تحسين امتثال كبار المكلفين. وتضمن ذلك إنفاذ العقوبات بصورة أفضل، وتحسين تقديم الإقرارات الضريبية وعمليات الربط الضريبي، وإجراء عمليات تدقيق أكثر صرامة وتكراراً، وإدخال تحسينات على التنظيم والتوظيف والإدارة في وحدة كبار المكلفين. ومن التدابير الإضافية التي ساعدت على زيادة إيرادات ضريبة الدخل في أوائل عام ٢٠١٢ هو الوقف لمدة عامين لإعفاءات ضريبة الدخل التي تحصل عليها ١٣ شركة. وخلال ما تبقى من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تعتزم وزارة المالية تطبيق تدابير الإدارة الضريبية المشار إليها أعلاه لزيادة حصيله ضريبة القيمة المضافة المحلية، والتي ظلت عند نحو ٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من ٢٠١٢، وهو نفس المستوى تقريباً الذي كان سائداً في النصف الأول من عام ٢٠١١. وسوف تساعد هذه التدابير على ضمان أن الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة (من ١٤,٥% إلى ١٥% عقب تغيير ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل) سوف يدعمها وعاء أوسع لضريبة القيمة المضافة ومستوى أفضل من الامتثال للسداد.

### ثانياً- زيادة إيرادات المقاصة

في حين أن التدابير الرامية لزيادة الإيرادات الضريبية المحلية تمثل عاملاً رئيسياً نحو تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة، من المهم النظر إلى تأثيرها الإيرادي من المنظور الأوسع. فالإيرادات الضريبية المحلية للسلطة الفلسطينية تمثل فقط ربع مجموع الإيرادات الضريبية، وتأتي الثلاثة أرباع المتبقية من إيرادات المقاصة. وعليه، يستلزم الأمر زيادة قدرها ٣٠% في الضرائب المحلية لمضاهاة تحسن قدره ١٠% في حصيله إيرادات المقاصة، وهو ما يؤكد أهمية التفاهم الذي تم إبرامه في يوليو/تموز

٢٠١٢ بين وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتر ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض لتنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١١ على المستوى الفني بين وزارتي المالية الإسرائيلية والفلسطينية:

- ◀ ضمان أن تقدير إيرادات المقاصة المستحقة لكلا الجانبين يتم على أساس البيانات التي تعدها حكومة إسرائيل عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، بما يتوافق مع بروتوكول باريس الاقتصادي. وسوف يتمتع الجانبان بنفاذ متساو للبيانات التي يتم جمعها من خلال الواجهات الإلكترونية المشتركة. وسوف يساعد تبادل البيانات على تقييم وتتبع أفضل لحجم ومصادر التسربات الضريبية.
- ◀ تعزيز الرقابة والتتبع من كلا الجانبين للسلع المتجهة إلى الضفة الغربية وغزة لضمان مستوى أفضل من امتثال المكلفين لمتطلبات نظام الفوترة الموحد. وسوف يتضمن ذلك الاتفاق، من بين أمور أخرى، على إجراءات جديدة لتتبع الواردات إلكترونياً (نظام البطاقات الإلكترونية e-tagging)، وإنشاء مستودعات جمركية لواردات الضفة الغربية وغزة التي تدخل عبر الموانئ الإسرائيلية.
- ◀ مراجعة الممارسات الحالية المتعلقة باقتسام الإيرادات لضمان توافقها مع بروتوكول باريس الاقتصادي. ويرتبط إحدى الممارسات التي ينبغي مراجعتها في البداية برسوم الخروج التي تفرضها إسرائيل على الركاب الفلسطينيين لعبور جسر اللنبي لضمان اقتسام الإيرادات بالتساوي بين الجانبين.

## الجدول جيم- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢			٢٠١١		
	المرج في الموازنة	يناير- ديسمبر متوقع	يوليو- ديسمبر متوقع	يناير- يونيو مقدر		
٢٢٥٧	٢٢٣٥	٢١٢٠	١٠٨٥	١٠٣٥	٢٠٤٦	مجموع الإيرادات الصافية
٧٧٤	٨١٢	٧٦١	٣٩٨	٣٦٣	٧٣٨	الإيرادات المحلية الإجمالية
٤٩٢	٥٥٩	٤٩٨	٢٤٦	٢٥٢	٤٨٣	الإيرادات الضريبية
٢٨٣	٢٥٤	٢٦٣	١٥٢	١١١	٢٥٦	الإيرادات غير الضريبية
١٦١٩	١٥٤٢	١٤٨٥	٧٦١	٧٢٥	١٤٢٤	إجمالي إيرادات المقاصة
١٣٧	١١٩	١٢٦	٧٤	٥٣	١١٦	المستردات الضريبية
٣٤٦٨	٣١٨٨	٣٤٠٠	١٧٣٥	١٦٦٥	٣٣٢٥	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام):
١٨٨٦	١٧٩٣	١٧٩٦	٩٠٣	٨٩٣	١٧٨٣	النفقات الأجرية
١٤٥١	١٢٩٠	١٤٣١	٧٣٢	٧٠٠	١٤٠١	النفقات غير الأجرية
١٣٢	١٠٥	١٧٢	١٠٠	٧٢	١٤٠	صافي الإقراض
٣٦٦٨	٣١٨٨	٣٤٠٠	١٩٥٢	١٤٤٨	٢٩٦٢	مجموع النفقات الجارية (على أساس نقدي)
١٦٥١	١٧٩٣	١٤٣١	٦١١	٨٢٠	١١٤٣	منه: النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)
١٢١٢-	٩٥٣-	١٢٨٠-	٦٥٠-	٦٣١-	١٢٧٩-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)
١٤١٢-	٩٥٣-	١٢٩٥-	٨٩٨-	٣٩٧-	٧٨٣-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)
٣٠٠	٣٥٠	٢٣٢	١١٥	١١٧	٣٧٠	مشروعات إنمائية (على أساس الالتزام)
٣٠٠	٣٥٠	٢٣٢	١٣٩	٩٣	٢٩٥	مشروعات إنمائية (على أساس نقدي)
١٧١٢-	١٣٠٣-	١٥٢٦-	١٠٣٧-	٤٩٠-	١٠٧٨-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شامل النفقات الإنمائية)
١٧١٢	١٣٠٣	١٥٢٦	١٠٣٧	٤٩٠	١٠٧٨	التمويل
١٧١٢	١٣٠٣	١١٤٣	٦٩٨	٤٤٥	٩٤٠	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والإنمائية
١٤١٢	١٠٠٣	٩٤١	٥٤٣	٣٩٨	٧٧١	الدعم الخارجي للنفقات الجارية المنصرف أو المشار إليه
٣٠٠	٣٠٠	٢٠٢	١٥٥	٤٨	١٦٩	الدعم الخارجي للنفقات الإنمائية
---	---	---	٤٢-	٤٢	١٣٧	التمويل المحلي
---	---	٣٨٣	٣٨٠	٣	١	الفجوة التمويلية
						البنود التذكيرية:
١١٣٤٩	٩٧٧١	١٠٤٢٥	١٠٤٢٥	١٠٤٢٥	٩٩٨٢	إجمالي الناتج المحلي
٤,٣	٥,٧	٤,٨	٢,٤	٢,٤	٤,٨	الإيرادات الضريبية المحلية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٤,٣	١٥,٨	١٤,٢	٧,٣	٧,٠	١٤,٣	إيرادات المقاصة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٦,٦	١٨,٣	١٧,٢	٨,٧	٨,٦	١٧,٩	النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
١,٢	١,١	١,٧	١,٠	٠,٧	١,٤	صافي الإقراض (شامل إعانات الدعم؛ نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١,٤١	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٥٤	٠,٤٠	٠,٧٧	التمويل الخارجي للموازنة الجارية (بالمليار دولار)
١٠,٧-	٩,٨-	١٢,٣-	٦,٢-	٦,٠-	١٢,٨-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي

١٢,٤-	٩,٨-	١٢,٤-	٨,٦-	٣,٨-	٧,٨-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٢-	---	٠,٤٣	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٣٦	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (بالمليار دولار)
٠,٢-	---	٠,٢٩	٠,١٤	٠,١٤	٠,٢٦	منه: المتأخرات غير الأجرية
١,٨-	---	٤,٢	٢,١	٢,١	٣,٦	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
٤٢	٤٢	٤٢	٣٠	١٣	٦٩	مجموع مدفوعات الفائدة (بالمليون دولار)
٣٨	٣٨	٣٨	٢٩	٨	٦٣	المدفوعات المحلية
٥	٥	٥	صفر	٥	٥	المدفوعات الخارجية
١٨٢	١٨٢	١٨٢	٩٧	٨٥	١٥١-	مجموع مدفوعات أصل الدين (بالمليون دولار)
١٥٨	١٥٨	١٥٨	٨٠	٧٨	١٥٧-	المدفوعات المحلية
٢٤	٢٤	٢٤	١٧	٧	٥	المدفوعات الخارجية

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الجدول دال- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠

(بملايين الشقيقات الإسرائيلية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢			٢٠١١		
	المدرج في الموازنة متوقع	يناير- ديسمبر متوقع	يوليو- ديسمبر متوقع	يناير- يونيو مقدر		
٨٥٧٦	٨٤٩٣	٨٠٥٥	٤١٢٤	٣٩٣١	٧٣٢١	مجموع الإيرادات الصافية
٢٩٤٣	٣٠٨٧	٢٨٩١	١٥١٣	١٣٧٨	٢٦٤٢	الإيرادات المحلية الإجمالية
١٨٦٩	٢١٢٤	١٨٩٢	٩٣٥	٩٥٧	١٧٢٧	الإيرادات الضريبية
١٠٧٤	٩٦٣	٩٩٩	٥٧٧	٤٢٢	٩١٥	الإيرادات غير الضريبية
٦١٥٢	٥٨٥٩	٥٦٤٤	٢٨٩٠	٢٧٥٤	٥٠٩٥	إجمالي إيرادات المقاصة
٥١٩	٤٥٤	٤٨٠	٢٧٩	٢٠١	٤١٦	المستردات الضريبية
١٣١٨٠	١٢١١٤	١٢٩١٩	٦٥٩٢	٦٣٢٧	١١٨٩٧	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
٧١٦٦	٦٨١٣	٦٨٢٥	٣٤٣١	٣٣٩٤	٦٣٨١	النفقات الأجرية
٥٥١٤	٤٩٠١	٥٤٣٩	٢٧٨٠	٢٦٦٠	٥٠١٥	النفقات غير الأجرية
٥٠٠	٤٠٠	٦٥٥	٣٨٢	٢٧٣	٥٠١	صافي الإقراض
١٣٩٤٠	١٢١١٤	١٢٩١٩	٧٤١٦	٥٥٠٤	١٠٥٩٧	مجموع النفقات الجارية (على أساس نقدي)
٦٢٧٤	٦٨١٣	٥٤٣٩	٢٣٢٣	٣١١٧	٤٠٨٩	منه: النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)
٤٦٠٤-	٣٦٢١-	٤٨٦٤-	٢٤٦٨-	٢٣٩٦-	٤٥٧٦-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)
٥٣٦٤-	٣٦٢١-	٤٩٢٠-	٣٤١٢-	١٥٠٧-	٢٨٠٣-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)
١١٤٠	١٣٣٠	٨٨٠	٤٣٦	٤٤٤	١٣٢٥	مشروعات إئتمانية (على أساس الالتزام)
١١٤٠	١٣٣٠	٨٨٠	٥٢٧	٣٥٣	١٠٥٤	مشروعات إئتمانية (على أساس نقدي)
٦٥٠٤-	٤٩٥١-	٥٨٠٠-	٣٩٣٩-	١٨٦٠-	٣٨٥٨-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شامل النفقات الإئتمانية)
٦٥٠٤	٤٩٥١	٥٨٠٠	٣٩٣٩	١٨٦٠	٣٨٥٨	التمويل
٦٥٠٤	٤٩٥١	٤٣٤٤	٢٦٥٣	١٦٩١	٣٣٦٤	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والإئتمانية
٥٣٦٤	٣٨١١	٣٥٧٦	٢٠٦٥	١٥١١	٢٧٥٩	الدعم الخارجي للنفقات الجارية المنصرف أو المشار إليه
١١٤٠	١١٤٠	٧٦٨	٥٨٧	١٨١	٦٠٥	الدعم الخارجي للنفقات الإئتمانية
---	---	---	١٥٩-	١٥٩	٤٩٠	التمويل المحلي
---	---	١٤٥٦	١٤٤٦	١٠	٤	الفجوة التمويلية
البنود التذكيرية:						
٤٣١٢٧	٣٧١٢٩	٣٩٦١٣	٣٩٦١٣	٣٩٦١٣	٣٥٧١٧	إجمالي الناتج المحلي
٤,٣	٥,٧	٤,٨	٢,٤	٢,٤	٤,٨	الإيرادات الضريبية المحلية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٤,٣	١٥,٨	١٤,٢	٧,٣	٧,٠	١٤,٣	إيرادات المقاصة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٦,٦	١٨,٣	١٧,٢	٨,٧	٨,٦	١٩,٧	النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
١,٢	١,١	١,٧	١,٠	٠,٧	١,٤	صافي الإقراض (شامل إعانات الدعم؛ نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٤	٣,٨	٣,٦	٢,١	١,٥	٢,٨	التمويل الخارجي للموازنة الجارية (بمليار الشقيقات الإسرائيلية)
١٠,٧-	٩,٨-	١٢,٣-	٦,٢-	٦,٠-	١٢,٨-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي

١٢,٤-	٩,٨-	١٢,٤-	٨,٦-	٣,٨-	٧,٨-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٨-	---	١,٦٥	٠,٨٢	٠,٨٢	١,٣٠	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (بمليار الشيكلات الإسرائيلية)
٠,٨-	---	١,٠٩	٠,٥٥	٠,٥٥	٠,٩٣	منه: المتأخرات غير الأجرية
١,٨-	---	٤,٢	٢,١	٢,١	٣,٦	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٦١	١٦١	١٦١	١١٣	٤٨	٢٤٦	مجموع مدفوعات الفائدة (بالمليون شيقل إسرائيلي جديد)
١٤٣	١٤٣	١٤٣	١١٢	٣١	٢٢٦	المدفوعات المحلية
١٨	١٨	١٨	١	١٧	١٩	المدفوعات الخارجية
٦٩١	٦٩١	٦٩١	٣٦٨	٣٢٢	٥٤١-	مجموع مدفوعات أصل الدين (بالمليون شيقل إسرائيلي جديد)
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٣٠٤	٢٩٦	٥٦٠-	المدفوعات المحلية
٩١	٩١	٩١	٦٥	٢٦	٢٠	المدفوعات الخارجية

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٨- من المتوقع أن تصل فجوة التمويل لعام ٢٠١٢ إلى نحو ٠,٤ مليار دولار، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان على السلطة الفلسطينية أداء المدفوعات الضرورية، بما في ذلك الأجور. وبافتراض اتساق أداء المالية العامة في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢ بصورة عامة مع نظيره في النصف الأول من العام، فإن العجز في الموازنة الجارية من المتوقع أن يبلغ ١,٣ مليار دولار. وتبلغ المعونة المتوخاة لعام ٢٠١٢ مبلغاً قدره ٠,٩ مليار دولار وهو غير كاف لسد العجز وسوف يترتب عليه فجوة تمويل قدرها ٠,٤ مليار دولار لعام ٢٠١٢. ولا يوجد سوى مجال محدود لتغطية تلك الفجوة عن طريق الاستمرار في مراكمة المتأخرات إلى القطاع الخاص أو الاقتراض من البنوك التجارية، بالنظر إلى ضخامة رصيد الدين القائم المستحق للأعمال التجارية والبنوك. ومن ثم، يوجد خطر كبير من أن يترتب على استمرار تلك الفجوة خفض في الإنفاق الضروري.

٩- وتعزم السلطات الوطنية اتخاذ تدابير مالية عامة فيما تبقى من عام ٢٠١٢ للحد من فجوة التمويل:

◀ وقف التعيينات الجديدة والترقيات في القطاع العام والاستهداف الأفضل لبدلات الموظفين، بما في ذلك المكافآت وبدلات السفر.

◀ تأجيل النفقات غير الأجرية ذات الأولوية الأقل، بما في ذلك المشروعات الإنمائية التي لا يتوافر لإنجازها أموالاً من المانحين. وسوف يتم تعويض التكلفة التي تتحملها الموازنة نتيجة خفض أسعار البترول المحلية نسبة إلى الأسعار في إسرائيل من خلال التخفيضات في النفقات غير الضرورية (في الوزارات بخلاف الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية).<sup>٦</sup>

<sup>٦</sup> من المتوخى إجراء هذه التخفيضات من خلال: (١) خفض التزامات الإنفاق المرتبطة بالسفر والإيجارات والإدارة العامة، بما في ذلك خفض الإنفاق على النقل والمنتجات البترولية؛ (٢) الاستقطاعات التصاعديّة من مرتبات كبار الموظفين بالقطاع العام.

مزيد من تقوية نظام الإدارة المالية العامة لتحسين الاتساق بين الالتزامات والموارد النقدية المتاحة، ومن ثم الحد من تراكم المتأخرات. وثمة هدف مهم يتعين تحقيقه في عام ٢٠١٢ وهو ضمان ألا تتجاوز التزامات الإنفاق التي تقطعها الوزارات التنفيذية المستويات الموضحة في "أوامر الشراء" المصرح بها من المحاسب العام لوزارة المالية. وسوف يستلزم ذلك إدماج "وحدة نموذجية للمشتريات" في نظام معلومات الإدارة المالية تشتمل على التزامات الإنفاق مسجلة في وقت إدخال أمر الشراء في النظام، في مقابل وقت سداد الدفعة الأولى لهذا الشراء.

تنفيذ خطة العمل التي ترمي إلى تقوية إصلاحات الإدارة الضريبية المحلية، وخاصة من خلال إنشاء إدارة موحدة للإيرادات، وتوسيع تغطية وحدة كبار المكلفين وحوسبة سجلات المكلفين للحد من التهرب الضريبي.

## باء- آفاق المالية العامة لعام ٢٠١٣

١٠- يجري حالياً الإعداد لموازنة ٢٠١٣ بهدف إرسال تعميمات الموازنة إلى الوزارات التنفيذية بنهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. وقد حددت وزارة المالية أهدافاً أولية للبنود المالية العامة الرئيسية. وسوف يتم تعديل هذه الأهداف لتأخذ في الاعتبار المستجدات في آفاق الاقتصاد الكلي، والمعونة التي أشار المانحون إلى صرفها، واستكمال خطة لسداد الدين المحلي، بما في ذلك المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية. وفيما يلي البنود الرئيسية:

- من المتوقع أن تزيد فاتورة الأجور بنسبة ٥% بحد أقصى، تتألف من: (١) بدلاً غلاء المعيشة؛ (٢) وزيادة سنوية تلقائية، (٣) وزيادة في عدد الموظفين على أساس صاف.
- ومن المتوقع أن تنخفض النفقات غير الأجرية الجارية بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل تجميماً فعلياً من حيث القيمة بالشفيل الإسرائيلي الجديد. وسوف تقوم وزارة المالية بتقييم إمكانية الحد من التحويلات من خلال ترشيد المدفوعات الاجتماعية على نحو أفضل، والاستفادة من تقوية شبكة الأمان الاجتماعي. كما ستتم مراجعة الإنفاق التشغيلي بهدف الحد من البنود ذات الأولوية الأقل.

• ومن المتوقع أن ينخفض الإقراض الصافي بنحو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يعكس الإضفاء المستمر للطابع التجاري على توزيع الكهرباء في الضفة الغربية، والمقرر استكماله بنهاية ٢٠١٢.

• وتشير التوقعات المتحفظة إلى أن الإيرادات سوف تزيد بنسبة ٦% خلال ٢٠١٢، ومن ثم الحفاظ على النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي عند نحو ٢٠%. وتوصف هذه التوقعات بأنها متحفظة لأنها لا تتضمن تأثير الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٤,٥% إلى ١٥%، كما لا تفترض أي إيرادات إضافية نتيجة تحسن إدارة إيرادات المقاصة. ويمكن تفسير هذا المنهج الحذر بعاملين رئيسيين: (١) هناك خطر من انخفاض الحصيلة الضريبية النقدية والامتثال بسبب استمرار تراكم المتأخرات والتأخر في دفع الأجور؛ (٢) وهناك قدر مرتفع من عدم اليقين يحيط بوتيرة تنفيذ تدابير إيرادات المقاصة، والتي تعتمد على التدابير المشتركة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وفي إطار التوقعات المتفائلة، فإن المكاسب المحتملة في الإيرادات من هاتين المجموعتين من التدابير سوف تكون ملموسة: فزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، بافتراض عدم حدوث انخفاض مقابل في الامتثال، سوف يحقق إيرادات إضافية قدرها نحو ١٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد سنويا (٠,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي)، (٢٥ مليون شيقل إسرائيلي جديد من الضريبة المحلية و ٧٥ مليون شيقل إسرائيلي جديد من إيرادات المقاصة). وفي حين أن هناك قدرا من الغموض يحيط بالحصيلة من إيرادات المقاصة، فإن أي تحسن، حتى ولو كان طفيفا، يمكن أن يحقق مكاسب ملموسة. وللتوضيح، فإن تحسنا قدره ١٠% في التحصيل يمكن أن يغل إيرادات إضافية قدرها نحو ٤٢٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد (١% من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٣.

• ويرتبط أحد البنود الرئيسية التي تعمل السلطات الوطنية حاليا على البت فيها بمقدار المتأخرات المحلية التي سوف يتم سدادها في الأجل المتوسط. وسوف تعتمد وتيرة السداد بشكل حاسم على حجم معونة المانحين التي يمكن الاعتماد عليها بصورة واقعية لتمويل مستويات العجز في الموازنة الجارية في الأجل المتوسط. ونظرا للغموض الذي يحيط بالمعونة المتوقعة، فإن الآفاق الأولية للسلطات الوطنية في ٢٠١٣ تشير إلى توقع سداد ٢٠٠ مليون دولار من المتأخرات في ٢٠١٣ و ٢٠١٤، و ١٠٠ مليون دولار في ٢٠١٥. وسوف يتم تحديث مسار سداد المتأخرات بمجرد تأكيد تعهدات المانحين بصرف المعونة.

• وبناء على أهداف النفقات والإيرادات المشار إليها أعلاه، من المتوقع أن ينخفض العجز في الموازنة الجارية على أساس الالتزام من نحو ١٢,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢ إلى ١٠,٧% في ٢٠١٣، أو نحو ١,٢ مليار دولار. ومن المتوقع أن تصل الاحتياجات التمويلية الكلية—بافتراض سداد ٠,٢ مليار دولار من المتأخرات، و ٠,٣ مليار دولار للمشروعات الإنمائية—إلى ١,٧ مليار دولار في ٢٠١٣ نسبةً إلى ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

## رابعاً- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية

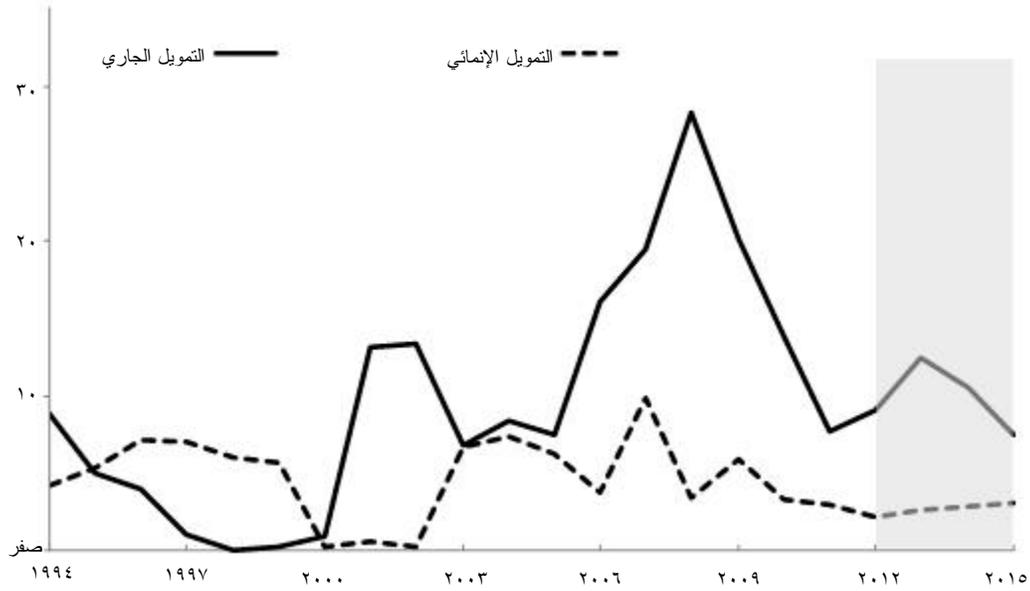
١١- تم تعديل الإطار الاقتصادي الكلي ليأخذ في الاعتبار خطر استمرار القيود على الحركة والعبور في الأجل المتوسط. ففي حين أن الإطار الذي تركز عليه خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ افترض تخفيفاً للقيود، كان هناك في الواقع تغيراً طفيفاً في نطاقها أو حدثها منذ أوائل ٢٠١١. ونظراً لاستمرار الجمود في عملية السلام وغياب مؤشرات بأن القيود سوف يتم إزالتها مرحلياً في المستقبل المنظور، تم تعديل آفاق النمو الاقتصادي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في اتجاه الهبوط. وسوف تؤثر الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي في إسرائيل عام ٢٠١٣ إيجاباً على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة من خلال تزايد الطلب الإسرائيلي على الواردات، ولكن التأثير سيكون محدوداً من جراء استمرار القيود الإسرائيلية، خاصة القيود الصارمة على الصادرات من غزة. وسوف تواصل التغيرات في الآفاق الاقتصادية العالمية والإقليمية تأثيرها على الضفة الغربية وغزة، وذلك بصفة رئيسية من خلال تجارتها مع إسرائيل، نظراً لمحدودية نفاذها المباشر وفي ضوء ضعف العلاقات المالية مع بقية العالم. وفي ظل مخاطر التطورات المعاكسة الكبيرة وغموض الآفاق السياسية، تم وضع السيناريوهين الآتيين:

◀ سيناريو "النمو الأساسي"، والذي يتوقع تخفيفاً محدوداً للقيود الداخلية على الحركة والعبور. ففي الضفة الغربية، من المفترض أن يحدث تخفيف محدود للقيود على الحركة الداخلية والنفاذ إلى الأسواق الإسرائيلية، وتحسن طفيف في النفاذ إلى "المنطقة جيم". وبالنسبة لغزة، سوف يتم تخفيف القيود على واردات مدخلات الاستثمارات الخاصة بصورة طفيفة. ويفترض السيناريو أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية سوف تكون مستقرة بالقدر الكافي لتمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ سياسة مالية عامة رشيدة وتعزيز الإصلاحات الهيكلية (الإطار ٣) الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستدام في عجز الموازنة الجارية. وسوف يتيسر ذلك من خلال قيام المانحين بصرف معونة كافية في الوقت المناسب لتغطية عجز الموازنة المتناقص فضلاً عن استيفاء احتياجات الاستثمار العام وإعادة البناء.

◀ وتم وضع سيناريو "النمو المنخفض" استناداً إلى افتراض مؤداه أن استمرار القيود في الضفة الغربية وغزة قد يؤدي إلى تدهور سريع في بيئة الاقتصاد الكلي مقارنة بالسيناريو الأساسي مما يعرقل التجارة والاستثمار الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يفترض هذا السيناريو أن معونة المانحين سوف تكون أقل مما هو مطلوب لتمويل العجز، مما يؤدي إلى مزيد من التراكم الملموس في المتأخرات. وسوف تؤدي بيئة الاقتصاد الكلي غير المواتية إلى تباطؤ نمو الإيرادات. وسوف يؤدي ذلك إلى جانب تزايد الإنفاق الطارئ إلى الحد من وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، حتى مع استمرار القيد على الأجور والتوظيف في القطاع العام.

١٢- وفي إطار السيناريو الأساسي، من المتوقع لأثر اللحاق المنخفض عقب التعافي السريع في السنوات الأخيرة، في سياق التخفيف المحدود للقيود على الحركة والعبور، أن يقلل من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من متوسط قدره ٨% في ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٥% في الأجل المتوسط، مع انخفاض طفيف في معدل البطالة من ٢١% إلى ١٨% بحلول ٢٠١٥. وسوف ينخفض العجز الجاري إلى ١١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ وإلى ٧% من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠١٥. وسوف يستمر تحول الإنفاق بعيدا عن الأجور وإعانات الدعم بوتيرة معتدلة، الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى تحول تدريجي في معونة المانحين من تمويل الموازنة إلى المشاريع الإنمائية (الشكل البياني ٣).

الشكل البياني ٣- طبيعة تكوين معونة المانحين  
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١٣- وفي إطار سيناريو النمو الأقل، سوف يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند متوسط قدره نحو ٢% في الأجل المتوسط، وسيظل معدل البطالة أعلى من ٢٥%. وسوف يؤدي الإنفاق الطارئ وتراكم المتأخرات إلى تباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، مع زيادة العجز الجاري بما يربو على ١٣% من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠١٥ (الجدول هاء). وسوف يبلغ متوسط تراكم المتأخرات ما يزيد عن ٦% من إجمالي الناتج المحلي سنويا. ونظرا لأن رصيد المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص مرتفع بالفعل، فمن غير المرجح أن يقوم معظم الأعمال التجارية بتقديم السلع والخدمات بالانتمان، وسوف تصر على الدفع النقدي. وعليه، من المرجح أن يتم تحمل متأخرات نتيجة النفقات الضرورية الأخرى، بما فيها الأجور والمزايا الاجتماعية. وبدوره سوف يؤدي تزايد المتأخرات إلى تضيق شديد في السيولة المتاحة لدى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى زيادة القروض المصرفية المتعثرة. وسوف تتراجع مستويات المعيشة في ضوء معدل النمو السنوي في السكان الذي يبلغ نحو ٣%.

## الجدول هاء- مقارنة بين سيناريو النمو المرتفع وسيناريو النمو المنخفض

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
سيناريو النمو المنخفض			سيناريو النمو الأساسي					
الناتج والاستثمار								
١,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٨	٥,٢	٥,٦	٦,٢	٩,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير)
١,٠	١,٦	٢,٦	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٢	الضفة الغربية
١,٠	٣,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٩,٠	٢٣,٠	غزة
١,٨-	٠,٩-	٠,١	١,٨	٢,٢	٢,٦	٣,١	٦,٧	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير)
١,٥-	١,٠-	٠,١-	١,٦	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٥	الضفة الغربية
٢,٣-	٠,٤-	٠,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٤	٥,٣	١٨,٨	غزة
١٦,١	١٦,٣	١٦,٦	١٩,٤	١٩,٠	١٨,٦	١٨,٠	١٨,٥	إجمالي تكوين رأس المال (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١,٧	١,٥	١,٣	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٣,٠	منه: الاستثمار العام (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)								
الماليات العامة/١								
٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٨	٢١,٤	٢٠,٣	١٩,٩	٢٠,٣	٢٠,٥	الإيرادات
٣٣,٣	٣٢,٤	٣١,٧	٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	٣٣,٣	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٣,٣-	١٢,٥-	١٢,٠-	٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	١٢,٨-	الرصيد الجاري (قبل الدعم الخارجي)
٨,٦	٦,٨	٤,٢	٠,٨-	١,٦-	١,٨-	٠,٠	٣,٦	تراكم متأخرات الإنفاق
١,٧	١,٥	١,٣	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٣,٠	النفقات الرأسمالية
٢٠٠	١٧٥	١٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٣٢	٢٩٥	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٦,٥	٨,٩	١٠,٢	٧,٥	١٠,٦	١٢,٤	٩,٠	٧,٧	دعم الموازنة الجارية الخارجي
٠,٨	١,٠	١,١	١,٠	١,٣	١,٤	٠,٩	٠,٨	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
٨,٢	١٠,٤	١١,٥	١٠,٥	١٣,٤	١٥,١	١١,٠	٩,٤	مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية
١,٠	١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	١,٧	١,١	٠,٩	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)								
القطاع الخارجي								
١٢,٧	١٤,٣	١٦,٣	٢٢,٣	٢١,٢	١٩,٨	١٨,٨	١٨,٧	صادرات السلع والخدمات بخلاف عوامل الإنتاج
٥٦,٨	٥٤,٨	٥٥,٦	٥٦,١	٥٦,١	٥٦,٣	٥٨,٣	٦٣,٩	واردات السلع والخدمات بخلاف عوامل الإنتاج
٣٦,١-	٣٢,٣-	٣٠,٩-	٢٢,٤-	٢٤,٣-	٢٦,٨-	٣٠,٧-	٣٦,٧-	رصيد الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)
٢٧,٩-	٢١,٩-	١٩,٤-	١١,٨-	١٠,٩-	١١,٧-	١٩,٧-	٢٧,٣-	رصيد الحساب الجاري (شامل التحويلات الرسمية)
البنود التذكيرية								
٢٧	٢٥	٢٣	١٨	١٨	١٩	٢١	٢١	معدل البطالة (نسبة من القوة العاملة في المتوسط)

المصادر: السلطات الوطنية الفلسطينية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

## الإطار ٣- الإصلاحات الهيكلية

سوف يستلزم خفض المتواصل في العجز الجاري على المدى المتوسط تعزيز تنفيذ إصلاحات هيكلية رئيسية:

- توجيه المساعدة الاجتماعية بصورة أفضل للمستحقين: إن تعزيز كفاءة توجيه المساعدة الاجتماعية، والتي تمثل خمس كافة النفقات الأجرية وغير الأجرية يمكن أن يحقق مدخرات كبيرة في الموازنة شريطة زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات دخل الأسر المعيشية. وفي مارس/آذار ٢٠١٢، بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية في مراجعة قاعدة بياناتها الخاصة بالأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك من خلال الزيارات في المواقع واختبارات المؤشرات البديلة لقياس السعة المالية، وذلك حتى تضمن إدراج الأسر المعيشية التي تستحق فقط في قاعدة البيانات. وقد تم الانتهاء من المراجعة في أغسطس/آب ٢٠١٢. واستشرافا للمستقبل، من المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية بضمان دمج كافة برامج المساعدة النقدية في برنامج "طريقة الدفع الواحدة" الذي يستخدم قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الإلغاء التدريجي لإعانات دعم الكهرباء: نجحت السلطة الفلسطينية في تحقيق خفض ملموس في إعانات دعم الكهرباء منذ إطلاق خطة التنمية الفلسطينية في ٢٠٠٧، وذلك من مبلغ يعادل ١١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧ إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١. وبالإضافة إلى توفير حوافز فضلى لمستخدمي الكهرباء لدفع فواتيرهم، كان المساهم الرئيسي في هذا الانخفاض تحويل نصيب كبير من توزيع الكهرباء في الضفة الغربية من البلديات إلى الشركات التجارية، وتركيب عدادات بنظام الدفع المسبق. ولضمان استمرار التخفيضات في إعانات الدعم، من المهم المضي قدما في خطة عمل السلطة الفلسطينية الرامية لاستكمال تحويل توزيع الكهرباء بنهاية عام ٢٠١٢. ويتعين تكميل هذه العملية بالتطبيق الصارم "لتعريف حبل السلامة" على الكهرباء، والتي يتم المحاسبة عليها على أساس التكلفة فقط بما يضمن "حبل سلامة" للأسر المعيشية المستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي.
- خطوات إصلاح نظام المعاشات التقاعدية العامة: لاستعادة سلامة صندوق المعاشات التقاعدية العامة، من المهم أن تمضي السلطة الفلسطينية قدما تنفيذ خطة عمل إصلاح نظام المعاشات التقاعدية التي تم اعتمادها بالاتفاق مع البنك الدولي في يوليو/تموز ٢٠١٠. وتتضمن المرحلة الأولى من الخطة إدخال تعديلات على قانون التقاعد العام من شأنها ربط المعاشات التقاعدية بالتضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، ورفع سن التقاعد، والحد من المدفوعات المقطوعة عند التقاعد. وسوف يتطلب التنفيذ الفوري لهذه التدابير في ٢٠١٣، وفقا لما هو مخطط له حاليا، اعتماد التعديلات من جانب مجلس الوزراء ثم الرئيس بنهاية عام ٢٠١٢.
- خطوات نحو إصلاح جهاز الخدمة المدنية: في حين انخفض نصيب فاتورة الأجور من إجمالي الناتج المحلي من ٢٧% في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨% في ٢٠١١، فلا يزال هذا النصيب أعلى كثيرا من النسبة التي تبلغ ١٠-١٥% المعتادة في البلدان التي تمر بمرحلة مماثلة من التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض هذا النصيب من خلال فرض قيود على معدلات الأجور والتوظيف فقط أمر غير مستدام، خاصة في ضوء انخفاض متوسط معدل الأجر الحقيقي في القطاع العام في الضفة الغربية وغزة بالفعل بنحو ٣% منذ نهاية ٢٠٠٧. ويلزم اتخاذ خطوات نحو الإصلاح الشامل لجهاز الخدمة المدنية لضمان خفض المستدام في فاتورة الأجور وزيادة الكفاءة في القطاع العام. وتتمثل إحدى الخطوات التي يمكن تنفيذها من غير إبطاء في ٢٠١٢، وفقا لتوصيات البنك الدولي، في إجراء مراجعة شاملة لمؤهلات وأداء الموظفين لتمهيد الطريق لتطبيق هيكل جديد للحوافز يتسم بسلم رواتب أوسع.
- تقوية الإطار القانوني والتنظيمي: إن الإصدار الفوري لقانون الشركات الجديد؛ وقانون الصناعة الجديد؛ وقانون الموجودات المنقولة مهم لضمان المعاملة القانونية المتكافئة للشركات العامة والخاصة، وتيسير الحصول على التمويل المصرفي من خلال التمكين من استخدام الأصول المنقولة كضمان. وقد اعتمد مجلس الوزراء هذه القوانين، وتنتظر حاليا موافقة رئيس السلطة الفلسطينية. وقام الرئيس بالتوقيع على قانون جديد للمشتريات في أواخر ٢٠١١ من شأنه تعزيز الكفاءة والمساءلة والشفافية في عملية حصول الحكومة على السلع والخدمات. غير أن تنفيذه يستلزم اتخاذ الفوري لاتيين من التدابير: (١) إنشاء مجلس للإشراف على أنشطة المشتريات والامتنال إلى القانون؛ (٢) وسن القواعد التنظيمية التي تدعم الإطار القانوني للمشتريات العامة.

## خامسا- تقييم الخبراء

١٤- تواجه آفاق اقتصاد الضفة الغربية وغزة مخاطر متزايدة بسبب تلاقي تحديات خطيرة على عدة أصعدة:

← نتائج أقل من المتوقعة فيما يتعلق بالإيرادات والإنفاق، مع انخفاض المعونة: جاء التعافي الاقتصادي القوي في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ مدعوما بالجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية على صعيدي بناء المؤسسات والتنمية، وإدارتها الاقتصادية والمالية العامة السليمة، وإعادة إرساء القانون والنظام في الضفة الغربية. وقد أدى كبح فاتورة الأجور في القطاع العام، وخفض إعانات الدعم الموجهة للمرافق، وترتيب النفقات بحسب الأولوية، وماليات الحكومة التي تتسم بالشفافية إلى خفض حاد في كل من عجز المالية العامة ومتطلبات التمويل الخارجي للموازنة. غير أنه منذ ٢٠١١ ظهرت صعوبات كبيرة في السيولة مع انخفاض المعونة إلى أقل من المستوى المطلوب لتمويل الموازنات التقشفية بالفعل. وفي النصف الأول من ٢٠١٢، تفاقمت هذه الصعوبات بفعل النقص في الإيرادات الضريبية ومدفوعات المعاشات التقاعدية التي تجاوزت المستويات المدرجة في الموازنة، الأمر الذي أدى إلى فجوة تمويل قدرها ٠,٤ مليار دولار في هذه السنة. ومن العوامل المهمة التي ساهمت في نقص الإيرادات الضريبية الانخفاض في مستوى الامتثال الضريبي، بما في ذلك من خلال الممارسة المتمثلة في قيام بعض المكلفين بتعويض المتأخرات المستحقة لها لدى الحكومة من خلال المدفوعات الضريبية واجبة الأداء. وقد أدت صعوبات السيولة إلى تراكم مزيد من المتأخرات المحلية، والتأخر في سداد أجور القطاع العام، والحصول على دفعات مقدمة من إيرادات الماقصة من إسرائيل، والاقتراض حتى الحدود القصوى المسموح بها للبنوك التجارية.

← تباطؤ النشاط الاقتصادي: إلى جانب بناء السلطة الفلسطينية للمؤسسات والدعم الذي حصلت عليه من مجتمع المانحين، فإن تخفيف العديد من العوائق الداخلية على الحركة والعبور في الضفة الغربية فضلا عن تخفيف القيود الصارمة على غزة ساهما بصورة ملموسة في التعافي الاقتصادي للضفة الغربية وغزة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ومع ذلك، انخفض زخم النمو في الضفة الغربية في عام ٢٠١١ وحتى الآن من عام ٢٠١٢، نظرا لعدم القيام بمزيد من التخفيف للقيود. ولا تزال هناك عقبات أساسية تحول دون توسع نشاط القطاع الخاص واستثماراته، بما ذلك العوائق أمام النفاذ إلى "المنطقة جيم" في الضفة الغربية، والقيود على الصادرات، وعلى الواردات من المدخلات اللازمة للمشروعات الاستثمارية الخاصة في الضفة الغربية وغزة.

◀ حالات عدم التأكد على الصعيد السياسي: بالإضافة إلى العوامل سألقة الذكر، سوف يؤدي جمود عملية السلام فضلا عن البيئة السياسية المحلية والإقليمية التي يحيطها الغموض بصورة متنامية إلى مزيد من تقويض ثقة القطاع الخاص واستثماراته. كما أن غياب مؤشرات ملموسة على إزالة القيود في أي وقت قريب أو زيادة معونة المانحين لمعالجة الصعوبات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية قد حد أيضا من آفاق النمو الاقتصادي وتوقعات انخفاض البطالة، الأمر الذي يزيد من خطر إثارة التوترات الاجتماعية.

١٥- في ضوء ارتفاع خطر استمرار النقص في معونة المانحين خلال ما تبقى من العام، من المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذ خطة للطوارئ تتألف من تدابير مالية لسد فجوة التمويل لعام ٢٠١٢ والتي يُتوقع أن تصل إلى ٠,٤ مليار دولار اعتبارا من منتصف سبتمبر ٢٠١٢. ويؤمل أن تؤدي زيادة معونة المانحين إلى الحد من تلك الفجوة. ومع ذلك، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تستعد إلى أسوأ سيناريو محتمل من خلال خطة لوضع حدود قصوى على التزامات الإنفاق لتغطية فجوة التمويل بالكامل. وسوف يحول ذلك دون وضع تضطر فيه السلطة الفلسطينية تحت ضغط النقص المستمر في المعونة إلى اتخاذ تدابير قاسية في وقت قصير، مثل خفض الإنفاق الاجتماعي أو تأجيل مدفوعات الأجور إلى أجل غير مسمى. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية بالفعل في منتصف أغسطس/آب وقف التعيينات الجديدة والترقيات في القطاع العام خلال بقية العام. ويتعين أن تكمل خطة الطوارئ الإجراء الأخير بخفض بدل غلاء المعيشة (إلى حد أقصى قدره ١,٥%)، ويتعين ترتيب النفقات غير الأجرية بعناية حسب الأولوية، والاستفادة بصورة كاملة من نظام إدارة النقدية، وذلك لضمان تحمل النفقات غير الضرورية وطأة التخفيضات في حالة استمرار نقص المعونات. وأي تدابير يتم اتخاذها للحد من تأثير زيادات سبتمبر/أيلول في أسعار المحروقات يتعين تعويضها بتخفيضات في النفقات غير الضرورية الأخرى، نظرا للقيود الشديد على التمويل. وينبغي عدم تنفيذ المشاريع الإنمائية إلا إذا توافرت لإنجازها أموال من المانحين، وذلك لمنع تحويل المعونة عن الإنفاق الجاري الأساسي. ومن المهم بصفة خاصة حماية الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي، في قطاعي الصحة والتعليم، وكذلك على الإنفاق التشغيلي الذي يعد ضروريا لأداء وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي حين أن تدابير الإيرادات المحلية من المحتمل ألا تبدأ في الاتيان بثمارها قبل نهاية العام، فمن المهم المضي قدما في التنفيذ الفوري لتوصيات المساعدة الفنية الصادرة عن الصندوق لتحسين الإدارة الضريبية، وخاصة من خلال تعزيز مستوى الامتثال وتوسيع الوعاء الضريبي. ويمثل تحسين الإدارة الضريبية أهمية خاصة في ضوء انخفاض مستوى الامتثال، والنتائج بصفة خاصة عن الممارسة المتمثلة في تعويض المتأخرات الحكومية من خلال المدفوعات الضريبية واجبة الأداء.

١٦- ويلزم على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمانحين اتخاذ تدابير منسقة للحد من المخاطر الكبيرة التي تحيط بالآفاق الاقتصادية. وسوف يؤدي استمرار القيود على الحركة والعبور ونقص معونة المانحين

إلى تفويض ثقة المستثمرين والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي يحد من التوظيف الخاص ونمو دخل الأسر المعيشية. ويؤدي التراجع الناتج في مستويات المعيشة وارتفاع البطالة إلى تقليص التأييد العام للإصلاحات وزيادة صعوبة قدرة السلطة الفلسطينية على خفض الإنفاق وتنمية الإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة والمزيد من تراكم المتأخرات المتعلقة بالأجور والمدفوعات الضرورية الأخرى. وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة التوترات الاجتماعية وتفاقم حالات عدم التأكد على الصعيد السياسي، الأمر الذي يزيد من التأثير السلبي على الثقة والاستثمار والنمو.

◀ ويمكن للتفاهم التي تم إبرامه في يوليو/تموز ٢٠١٢ بين وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض لزيادة حصيلة إيرادات المقاصة والحد من التسربات أن يعزز من الأوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية، نظرا لأن إيرادات المقاصة تمثل غالبية إيرادات السلطة الفلسطينية في الموازنة. ونظرا للضغوط المالية العامة الملحة، من المهم البدء في التنفيذ في أسرع وقت ممكن. وتتضمن الخطوات الملموسة التي يمكن تنفيذها فيما تبقى من عام ٢٠١٢: (١) تقدير إيرادات المقاصة المستحقة لكل من الجانبين على أساس البيانات الشاملة التي تعدها حكومة إسرائيل عن التجارة؛ (٢) وتعزيز الرقابة والتتبع من الجانبين للسلع الموجهة للضفة الغربية وغزة لتحسين الامتثال الضريبي والحد من التهريب.

◀ فضلا عن أن التفاهم التي تم إبرامه بين وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض ينطوي على إمكانية زيادة الإيرادات للسلطة الفلسطينية، فإنه يزيد من توقعات قيام حكومة إسرائيل باتخاذ تدابير اقتصادية أوسع نطاقا لدعم الاقتصاد الفلسطيني. وتم ترسيخ هذه التوقعات بفعل عدة تدابير إضافية دأمتها اتخذتها حكومة إسرائيل في ٢٠١٢، منها صرف دفعة مقدمة من إيرادات المقاصة تبلغ ٤٥ مليون دولار لتيسير دفع فاتورة أجور يوليو/تموز. ورغم ذلك، لا يزال التخفيف من حدة القيود على الحركة والعبور هو المجال الرئيسي لتعزيز التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي الذي من شأنه أن يعود بتأثير اقتصادي ومالي إيجابي فوري وبعيد الأثر ويُسرّع من عملية بناء الدولة من جانب السلطة الفلسطينية. وسوف يستلزم الاستغلال الكامل للإمكانيات الاقتصادية والمرتبطة بإيرادات الموازنة للضفة الغربية وإنعاش نموها الإزالة واسعة النطاق للعوائق على الصادرات إلى إسرائيل وعلى الواردات من الآلات والمعدات فضلا عن تمكين النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة "جيم". وفي غزة، سوف يتطلب التعافي الدائم لمستويات النشاط والتوظيف في القطاع الخاص إزالة القيود الصارمة على الصادرات وواردات القطاع الخاص من مدخلات الاستثمارات.

◀ ولا يزال نقص معونة المانحين وتأخرها يفرض تكلفة كبيرة على السلطة الفلسطينية من حيث مدفوعات الفائدة والعلوات الإضافية التي يطلبها موردو السلع والخدمات من القطاع الخاص والبنوك التجارية. ومن بين الأمور التي تمثل شاغلا خاصا الانعكاسات السلبية واسعة النطاق لتراكم المتأخرات المحلية. وإحدى النتائج المقلقة هو الانخفاض في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتج عن تعويض المتأخرات الحكومية من خلال المدفوعات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تأخر مدفوعات الأجور بالفعل إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وهناك قلق عام متزايد من أنه حتى في ظل تدابير التقشف المالي الإضافية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية سوف يتم خفض الإنفاق الاجتماعي الضروري وتأجيل مدفوعات الأجور. وعليه، من الضروري أن تُستكمل جهود السلطة الفلسطينية بالصرف العاجل لمعونة إضافية للمساعدة في سد فجوة التمويل في ٢٠١٢. كذلك من الضروري أن تعمل السلطة الفلسطينية على نحو وثيق مع المانحين لوضع إطار معزز للتنسيق بين المانحين لتعزيز التنبؤية بالمعونات. ويمثل تعزيز هذه التنبؤية أهمية خاصة في حالة الجهات المانحة الإقليمية، والتي تُصرف معوناتها على أساس مخصص دون تخطيط كبير مسبق وتقل بصورة كبيرة عن التعهدات السابقة.

١٧- وبالنظر إلى أبعد من الصعوبات الاقتصادية العاجلة، من المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية بتعزيز الإصلاحات الهيكلية لزيادة الكفاءة الاقتصادية ومواصلة التصحيح المنظم لأوضاع المالية العامة:

◀ انخفضت فاتورة الأجور في القطاع العام بصورة ملموسة منذ عام ٢٠٠٨، غير أن ذلك تم بصفة رئيسية من خلال فرض قيد شامل على مجموع عدد الوظائف في القطاع العام وعلى الزيادات الكلية في معدل الأجور. ولضمان استمرار هذا الانخفاض على المدى المتوسط فضلا عن زيادة جودة وكفاءة خدمات القطاع العام، من المهم أن تتخذ السلطة الفلسطينية خطوات خلال ما تبقى من عام ٢٠١٢ نحو إجراء إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية. ويتعين أن تتضمن تلك الخطوات المراجعة الشاملة لمؤهلات وأداء الموظفين كأساس لتطبيق هيكل جديد للحوافز يتسم بسلم رواتب أوسع.

◀ نظرا لأن المساعدة الاجتماعية تمثل نحو خمس النفقات غير الأجرية كافة، من المهم أن تتخذ السلطة الفلسطينية خطوات لتعزيز كفاءة توجيهها. وإحدى الخطوات المهمة التي يتعين استكمالها بنهاية عام ٢٠١٢، طبقا لمشورة البنك الدولي، هي ضمان أن الأسر المعيشية التي تستوفي معايير الأهلية المنصوص عليها هي فقط التي يتم تغطيتها ضمن شبكة الضمان الاجتماعي.

◀ إن احتواء نمو النفقات غير الأجرية في الأجل المتوسط سوف يستلزم أيضا تنفيذ خطة عمل لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية واستعادة سلامته. ويستلزم ذلك الموافقة الفورية لمجلس الوزراء على تعديلات قانون التقاعد العام، والذي سيسمح بدءا من عام ٢٠١٣ بربط المعاشات التقاعدية بتضخم مؤشر أسعار المستهلكين، وزيادة سن التقاعد، وإلغاء المبالغ المقطوعة المدفوعة عند التقاعد.

◀ وقد تقلصت إعانات دعم الكهرباء بصورة ملموسة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتحسن الحوافز المقدمة للبلديات والأسر المعيشية لسداد فواتير الكهرباء المستحقة عليها، وإحراز تقدم على صعيد إضفاء الطابع التجاري على توزيع الكهرباء في الضفة الغربية. ولضمان الإلغاء المرحلي لإعانات الدعم هذه بشكل كامل في المدى المتوسط، من الضروري استكمال إضفاء الطابع التجاري على توزيع الكهرباء في الضفة الغربية بنهاية ٢٠١٢. ومن المهم أن تطبق تعريفة "حبل السلامة" على الكهرباء، والتي تُحتسب بها فاتورة استهلاك الكهرباء على أساس سعر التكلفة، بأكبر قدر ممكن من الدقة على الأسر المعيشية المستحقة، وخاصة في ضوء الزيادة الكبيرة الأخيرة في أسعار الكهرباء.

◀ أحرزت سلطة النقد الفلسطينية تقدما جيدا في ٢٠١٢ على صعيد تقييم مكامن الضعف في البنوك من خلال إجراء اختبارات لقياس القدرة على تحمل الضغوط، وكذلك من خلال توجيه البنوك لإجراء الاختبارات الخاصة بها، أخذا في الاعتبار الظروف الخاصة بها والقيود المفروضة عليها. ومن المهم أن تمضي سلطة النقد الفلسطينية في وضع خطة عمل تهدف إلى الحد من مواطن ضعف البنوك—وخاصة إزاء مخاطر الهبوط المحتمل في النشاط الاقتصادي وازدياد الانكشاف على القطاع العام. ويتعين أن تتضمن هذه الخطة التدابير العلاجية التي تقتضيها نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط—بما في ذلك زيادة رأس المال المدفوع لبنوك معينة والحد من انكشافها الائتماني على قطاعات معينة.

◀ في حين أن القيود على الحركة والعبور تمثل عوائق رئيسية تحول دون تنمية القطاع الخاص، سوف يستفيد مناخ الاستثمار وإمكانات النمو الاقتصادي من المزيد من تقوية السلطة الفلسطينية للإطار القانوني والتنظيمي. ولضمان اتساق الحوافز والقواعد التنظيمية مع الممارسات الدولية، من المهم القيام على وجه السرعة بإصدار القوانين التي تساعد على ضمان المعاملة القانونية المتكافئة للشركات العامة والخاصة، وتيسير الحصول على التمويل المصرفي (بما في ذلك قانون الشركات الجديد؛ وقانون الصناعة الجديد؛ وقانون الموجودات المنقولة) والتمكين من تنفيذ قانون المشتريات لتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في عملية حصول الحكومة على السلع والخدمات.

## الجدول ١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٥-٢٠٠٩

(عدد السكان: ٤,٢ مليون؛ تقديرات ٢٠١١)  
 (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: \$٢٣٩٤؛ ٢٠١١)  
 (معدل الفقر: ١٨% في الضفة الغربية و ٣٩% في قطاع غزة؛ تقديرات ٢٠١١)

توقعات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						
٤,٨	٥,٢	٥,٦	٦,٢	٩,٩	٩,٨	٧,٤
٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٦,٨	٧,١
٦,٠	٦,٥	٧,٠	٩,٠	٢٣,٠	١٩,٥	٨,٤
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٨	٤,٣
٢,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٣,٧	٢,٨
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)						
١٩,٤	١٩,٠	١٨,٦	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٣
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٣,٠	٣,٣	٦,٠
١٦,٤	١٦,١	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٦	١٥,٢	١٢,٤
٧,٦	٨,١	٦,٩	١,٧-	٨,٨-	٧,٩	٦,٣
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٤	١,٦	٣,٣	٩,١
٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٠-	١,٠٤-	٤,٦	٢,٧-
١١,٨-	١٠,٩-	١١,٧-	١٩,٧-	٢٧,٣-	١٠,٦-	١٢,٠-
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)						
٢١,٤	٢٠,٣	١٩,٩	٢٠,٣	٢٠,٥	٢٢,٦	٢٣,٨
٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٦,٨	٤٧,٥
١٥,٨	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	١٧,٩	١٩,٣	٢١,٨
١١,٦	١٢,١	١٢,٨	١٣,٧	١٤,٠	١٤,٧	٢٠,١
٠,٨	١,٠	١,٢	١,٧	١,٤	٢,٨	٥,٦
٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	١٢,٨-	١٤,٣-	٢٣,٧-
٧,٥-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٤-	٧,٨-	١٣,٤-	٢٠,٤-
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٣,٠	٣,٣	٦,٠
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٣٢	٢٩٥	٢٧٤	٤٠٠
٩,٨-	١١,٨-	١٣,٣-	١٤,٥-	١٥,٨-	١٧,٦-	٢٩,٦-
١,٠	١,٣	١,٤	٠,٩	٠,٨	١,١	١,٤
١٠,٥	١٣,٤	١٥,١	١١,٠	٩,٤	١٥,٣	٢١,١
١,٤	١,٦	١,٧	١,١	٠,٩	١,٣	١,٨
...	...	...	٠,٤	...	...	...
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						
١٤,٦	١٥,٠	١٥,٤	١٦,٠	٢٣,٨	٣١,٢	٢٢,٩
٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٧	٤,١	٩,٩	٥,٧
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)						
٢٢,٣	٢١,٢	١٩,٨	١٨,٨	١٨,٧	١٣,٨	١٣,٥
٥٦,١	٥٦,١	٥٦,٣	٥٨,٣	٦٣,٩	٥٥,٥	٦٥,٣
٥,٨	٦,٠	٦,١	٦,٣	٦,٧	٧,٢	٧,٩
١٦,٢	١٨,٠	١٨,٦	١٣,٥	١١,٢	٢٣,٩	٣١,٩
٥,٧	٤,٦	٣,٦	٢,٥	١,٨	٨,٦	٥,٧
١٠,٥	١٣,٤	١٥,١	١١,٠	٩,٤	١٥,٣	٢٦,١
٢٢,٤-	٢٤,٣-	٢٦,٨-	٣٠,٧-	٣٦,٧-	٢٥,٩-	٣٨,١-
١١,٨-	١٠,٩-	١١,٧-	١٩,٧-	٢٧,٣-	١٠,٦-	١٢,٠-
البنود التذكيرية:						
١٣١٧٤	١٢٢٥٣	١١٣٤٩	١٠٤٢٥	٩٩٨٢	٨٣٣١	٦٧٢٠
٢٨١٣	٢٦٩٣	٢٥٦٧	٢٤٢٨	٢٣٩٤	٢٠٥٨	١٧٠٨
١٨	١٨	١٩	٢١	٢١	٢٤	٢٥
...	...	...	...	٢,٧-	٠,٧-	١١,٦

المصادر: السلطات الوطنية الفلسطينية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام.  
 ٢/ نهاية الفترة؛ بالدولار.

## الجدول ٢- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (بملايين الدولارات الأمريكية)

التوقعات		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
يناير -							
الموازنة							
يونيو							
التوقعات							
(بملايين الدولارات الأمريكية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)							
٢٨٢٠	٢٤٨٩	٢٢٥٧	٢١٢٠	١٠٣٥	٢٢٣٥	٢٠٤٦	١٨٨٤
١٠٨٧	٨٨١	٧٧٤	٧٦١	٣٦٣	٨١٢	٧٣٨	٧٠٢
٥٨٧	٥٣١	٤٩٢	٤٩٨	٢٥٢	٥٥٩	٤٨٣	٤٣١
٥٠٠	٣٥٠	٢٨٣	٢٦٣	١١١	٢٥٣	٢٥٦	٢٧٠
٥٠٠	٣٥٠	٢٨٣	٢٤٨	٩٦	٢٥٣	٢١٩	٢٧٠
١٨٩٠	١٧٥٥	١٦١٩	١٤٨٥	٧٢٥	١٥٤٢	١٤٢٤	١٢٥٩
١٨٩٠	١٧٥٥	١٦١٩	١٤٨٥	٧٠٨	١٥٤٢	١٤٩٠	١٢٤٢
---	---	---	---	١٦	---	٦٦-	١٦
١٥٦	١٤٧	١٣٧	١٢٦	٥٣	١١٩	١١٦	٧٦
٣٧٠٩	٣٥٨٦	٣٤٦٨	٣٤٠٠	١٦٦٥	٣١٨٨	٣٣٢٥	٣٠٧٦
٢٠٧٩	١٩٨٠	١٨٨٦	١٧٩٦	٨٩٣	١٧٩٣	١٧٨٣	١٦١٣
٢٠٧٩	١٩٨٠	١٨٨٦	١٧٩٦	٨٢٠	١٧٩٣	١٦٧٩	١٥٦٤
---	---	---	---	٧٣	---	١٠٥	٥٠
١٥٢٥	١٤٨٧	١٤٥١	١٤٣١	٧٠٠	١٢٩٠	١٤٠٢	١٢٢٧
١٦٢٥	١٦٨٧	١٦٥١	١٤٣١	٥٥٦	١٢٩٠	١١٤٣	١١٥٦
١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	---	١٤٤	---	٢٥٩	٧١
١٠٥	١١٨	١٣٢	١٧٢	٧٢	١٠٥	١٤٠	٢٦٦
١٠٥	١١٨	١٣٢	١٧٢	٧٢	١٠٥	١٤٠	٢٦٣
---	---	---	---	---	---	---	٢٨-
٨٨٨-	١٠٩٧-	١٢١٢-	١٢٨٠-	٦٣١-	٩٥٣-	١٢٧٩-	١١٩٢-
---	---	---	١٥	١٥	---	٣٦	---
١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	---	٢١٧	---	٣٦٣	٩٣
---	---	---	---	١٦	---	٦٦-	١٦
---	---	---	---	٤٨	---	١٠٣	٣-
٩٨٨-	١٢٩٧-	١٤١٢-	١٢٩٥-	٣٩٧-	٩٥٣-	٧٨٣-	١١١٨-
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٣٢	١١٧	٣٥٠	٣٧٠	٢٩٩
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٣٢	٩٣	٣٥٠	٢٩٥	٢٧٥
---	---	---	---	٢٤	---	٧٦	٢٣
١٣٨٨-	١٦٤٧-	١٧١٢-	١٥٢٦-	٤٩٠-	١٣٠٣-	١٠٧٨-	١٣٩٣-
١٣٨٨	١٦٤٧	١٧١٢	١٥٢٦	٤٩٠	١٣٠٣	١٠٧٨	١٣٩٣
---	---	---	---	٤٢	---	١٣٧	٩٧
---	---	---	---	---	---	---	---
٩٨٨	١٢٩٧	١٤١٢	٩٤١	٣٩٨	١٠٠٣	٧٧١	١١٤٦
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٠٢	٤٨	٣٠٠	١٦٩	١٢٩
---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	٣٨٣	٣	---	١	٢٠
---	---	---	---	---	---	---	١٥٦-
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)							
٢١,٤	٢٠,٣	١٩,٩	٢٠,٣	٩,٩	٢٢,٩	٢٠,٥	٢٢,٦
٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	١٦,٠	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٣,٩
١٥,٨	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	٨,٦	١٨,٣	١٧,٩	١٩,٤
١١,٦	١٢,١	١٢,٨	١٣,٧	٦,٧	١٣,٢	١٤,٠	١٤,٧
٠,٨	١,٠	١,٢	١,٧	٠,٧	١,١	١,٤	٢,٨
٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	٦,٠-	٩,٨-	١٢,٨-	١٤,٣-
٧,٥-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٤-	٣,٨-	٩,٨-	٧,٨-	١٣,٤-
٧,٥	١٠,٦	١٢,٤	٩,٠	٣,٨	١٠,٣	٧,٧	١٣,٨
٩٨٨	١٢٩٧	١٤١٢	٩٤١	٣٩٨	١٠٠٣	٧٧١	١١٤٦
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٠,٩	٣,٦	٣,٠	٣,٣
١٠,٥-	١٣,٤-	١٥,١-	١٤,٦-	٤,٧-	١٣,٣-	١٠,٨-	١٦,٧-
١٣٨٨	١٦٤٧	١٧١٢	١١٤٣	٤٤٥	١٣٠٣	٩٤٠	١٢٧٦
---	---	---	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧
١٣١٧٤	١٢٢٥٣	١١٣٤٩	١٠٤٢٥	١٠٤٢٥	٩٧٧١	٩٩٨٢	٨٣٣١
الإيرادات							
إجمالي الإيرادات المحلية							
الإيرادات الضريبية							
الإيرادات غير الضريبية (المستحقة)							
الإيرادات غير الضريبية (على أساس نقدي)							
إيرادات المقاصة (المستحقة)							
إيرادات المقاصة (على أساس نقدي)							
إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)							
المستردات الضريبية							
مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض							
النفقات الجارية (على أساس الالتزام)							
النفقات الجارية (على أساس نقدي)							
النفقات الجارية (صافي المتأخرات)							
النفقات غير الجارية (على أساس الالتزام)							
النفقات غير الجارية (على أساس نقدي)							
النفقات غير الجارية (صافي المتأخرات)							
صافي الإقراض (على أساس نقدي)							
صافي الإقراض (صافي المتأخرات)							
الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)							
أطرح: متأخرات الإيرادات غير الضريبية							
أضف: متأخرات الإنفاق (صافي)							
أطرح: صافي إيرادات المقاصة المستحقة (+) أو المسددة (-)							
أضف: المتأخرات على المستردات الضريبية							
الرصيد الجاري (النقدي، قبل الدعم المالي)							
النفقات الإئتمانية (على أساس الالتزام)							
النفقات الإئتمانية (على أساس نقدي)							
النفقات الإئتمانية (المتأخرات)							
الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شاملاً النفقات الإئتمانية)							
مجموع التمويل							
صافي التمويل المصرفي المحلي							
تمويل محلي آخر							
التمويل الخارجي للنفقات الجارية							
التمويل الخارجي للنفقات الإئتمانية							
صافي الدين الخارجي							
فجوة تمويلية							
البنود التنكيرية:							
الإيرادات							
النفقات الجارية وصافي الإقراض							
النفقات الجارية							
النفقات غير الجارية							
صافي الإقراض							
الرصيد الجاري (على أساس الالتزام) قبل الدعم الخارجي:							
الرصيد الجاري (على أساس نقدي) قبل الدعم الخارجي							
الدعم الخارجي (الجاري)							
بملايين الدولارات							
النفقات الإئتمانية (على أساس نقدي)							
الرصيد الكلي (على أساس نقدي)							
مجموع الدعم الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)							
سعر الصرف الاسمي (المتوسط؛ شيفل إسرائيلي جديد للدولار أمريكي)							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)							

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الجدول ٣- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥ (بملايين الشيفلات)

التوقعات		٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	متوقع	يناير - يونيو	الموازنة		
(بملايين الشيفلات، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)							
١٠٧١٨	٩٤٥٦	٨٥٧٦	٨٠٥٥	٣٩٣١	٨٤٩٣	٧٣٢١	٦٢٨٢
٤١٣٠	٣٣٤٨	٢٩٤٣	٢٨٩١	١٣٧٨	٣٠٨٧	٢٦٤٢	٢٣٠١
٢٢٣٠	٢٠١٨	١٨٦٩	١٨٩٢	٩٥٧	٢١٢٤	١٧٢٧	١١٨٥
١٩٠٠	١٣٣٠	١٠٧٤	٩٩٩	٤٢٢	٩٦٣	٩١٥	١١١٥
١٩٠٠	١٣٣٠	١٠٧٤	٩٤٤	٣٦٦	٩٦٣	٧٨٥	١١١٥
٧١٨١	٦٦٦٩	٦١٥٢	٥٦٤٤	٢٧٥٤	٥٨٥٩	٥٠٩٥	٤٣٣٨
٧١٨١	٦٦٦٩	٦١٥٢	٥٦٤٤	٢٦٩٢	٥٨٥٩	٥٣٣٠	٤٢٨٦
---	---	---	---	٦٢	---	٢٣٥-	٥٢
٥٩٣	٥٦٠	٥١٩	٤٨٠	٢٠١	٤٥٤	٤١٦	٣٥٧
<b>مجموع الإيرادات الصافية</b>							
إجمالي الإيرادات المحلية							
الإيرادات الضريبية							
الإيرادات غير الضريبية (المستحقة)							
الإيرادات غير الضريبية (على أساس نقدي)							
إيرادات المقاصة (المستحقة)							
إيرادات المقاصة (على أساس نقدي)							
إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)							
المستردات الضريبية							
١٤٠٩٤	١٣٦٢٦	١٣١٨٠	١٢٩١٩	٦٣٢٧	١٢١١٤	١١٨٩٧	١٢٥٤٣
٧٩٠١	٧٥٢٥	٧١٦٦	٦٨٢٥	٣٣٩٤	٦٨١٣	٦٣٨١	٥٧٦٨
٧٩٠١	٧٥٢٥	٧١٦٦	٦٨٢٥	٣١١٧	٦٨١٣	٦٠٠٧	٥٥٩٦
---	---	---	---	٢٧٧	---	٣٧٤	١٧١
٥٧٩٣	٥٦٥٢	٥٥١٤	٥٤٣٩	٢٦٦٠	٤٩٠١	٥٠١٥	٥٣٠٤
٦١٧٣	٦٤١٢	٦٢٧٤	٥٤٣٩	٢١١٤	٤٩٠١	٤٠٨٩	٤٤٩٠
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	---	٥٤٦	---	٩٢٦	٨١٥
٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٦٥٥	٢٧٣	٤٠٠	٥٠١	١٤٧١
٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٦٥٥	٢٧٣	٤٠٠	٥٠١	١٣٩٥
---	---	---	---	---	---	---	٧٧
<b>مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض</b>							
النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)							
النفقات الأجرية (على أساس نقدي)							
النفقات الأجرية (صافي المتأخرات)							
النفقات غير الأجرية (على أساس الالتزام)							
النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)							
النفقات غير الأجرية (صافي المتأخرات)							
صافي الإقراض (على أساس الالتزام)							
صافي الإقراض (على أساس نقدي)							
صافي الإقراض (صافي المتأخرات)							
٣٣٧٦-	٤١٧٠-	٤٦٠٤-	٤٨٦٤-	٢٣٩٦-	٣٦٢١-	٤٥٧٦-	٦٢٩١-
---	---	---	٥٥	٥٥	---	١٣٠	صفر
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	---	٨٢٤	---	١٣٠٠	١٠٦٣
---	---	---	---	٦٢	---	٢٣٥-	٥٢
---	---	---	---	١٨٢	---	٣٦٨	١٤٠-
<b>الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)</b>							
اطرح: متأخرات الإيرادات غير الضريبية							
أضف: متأخرات الإنفاق (صاف)							
اطرح: صافي إيرادات المقاصة المستحقة (+) أو							
المسددة (-)							
أضف: المتأخرات على المستردات الضريبية							
٣٧٥٦-	٤٩٣٠-	٥٣٦٤-	٤٩٢٠-	١٥٠٧-	٣٦٢١-	٢٨٠٣-	٥٣٩١-
١٥٢٠	١٣٣٠	١١٤٠	٨٨٠	٤٤٤	١٣٣٠	١٣٢٥	١٦٩١
١٥٢٠	١٣٣٠	١١٤٠	٨٨٠	٣٥٣	١٣٣٠	١٠٥٤	١٥٧٣
---	---	---	---	٩١	---	٢٧٠	١١٨
<b>الرصيد الجاري (النقدي، قبل الدعم المالي)</b>							
النفقات الإئتمانية (على أساس الالتزام)							
النفقات الإئتمانية (على أساس نقدي)							
النفقات الإئتمانية (المتأخرات)							
٥٢٧٦-	٦٢٦٠-	٦٥٠٤-	٥٨٠٠-	١٨٦٠-	٤٩٥١-	٣٨٥٨-	٦٩٦٤-
<b>الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شاملا النفقات الإئتمانية)</b>							
<b>مجموع التمويل</b>							
صافي التمويل المصرفي المحلي							
تمويل محلي آخر							
التمويل الخارجي للنفقات الجارية							
التمويل الخارجي للنفقات الإئتمانية							
صافي الدين الخارجي							
فجوة تمويلية							
البنود التذكيرية:							
الإيرادات							
٢١,٤	٢٠,٣	١٩,٩	٢٠,٣	٩,٩	٢٢,٩	٢٠,٥	٢٣,٨
٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	١٦,٠	٣٢,٦	٣٣,٣	٤٧,٥
النفقات الجارية وصافي الإقراض							

١٥,٨	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	٨,٦	١٨,٣	١٧,٩	١٩,٤	٢١,٨	النفقات الأجرية
١١,٦	١٢,١	١٢,٨	١٣,٧	٦,٧	١٣,٢	١٤,٠	١٤,٧	٢٠,١	النفقات غير الأجرية
٠,٨	١,٠	١,٢	١,٧	٠,٧	١,١	١,٤	٢,٨	٥,٦	صافي الإقراض
٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	٦,٠-	٩,٨-	١٢,٨-	١٤,٣-	٢٣,٧-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام) قبل الدعم الخارجي:
٧,٥-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٤-	٣,٨-	٩,٨-	٧,٨-	١٣,٤-	٢٠,٤-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي) قبل الدعم الخارجي
٧,٥	١٠,٦	١٢,٤	٩,٠	٣,٨	١٠,٣	٧,٧	١٣,٨	٢٠,٢	الدعم الخارجي (الجاري)
٩٨٨	١٢٩٧	١٤١٢	٩٤١	٣٩٨	١٠٠٣	٧٧١	١١٤٦	١٣٥٥	بملايين الدولارات
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٠,٩	٣,٦	٣,٠	٣,٣	٦,٠	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
١٠,٥-	١٣,٤-	١٥,١-	١٤,٦-	٤,٧-	١٣,٣-	١٠,٨-	١٦,٧-	٢٦,٤-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
٥٢٧٦	٦٢٦٠	٦٥٠٤	٤٣٤٤	١٦٩١	٤٩٥١	٣٣٦٤	٤٧٥٨	٦٩٠١	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
...	...	...	٣,٨٠	٣,٨٠	٣,٨٠	٣,٦	٣,٧	٣,٩	سعر الصرف الاسمي (المتوسط؛ شيفل إسرائيلي جديد للدولار أمريكي)
٥٠٠٦١	٤٦٥٦١	٤٣١٢٧	٣٩٦١٣	٣٩٦١٣	٣٧١٢٩	٣٥٧١٧	٣١٠٧٣	٢٦٤٢٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥  
(دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، بملايين الدولارات)

التوقعات			٢٠١٢			٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	يناير- يونيو						
			المتوقع	الموازنة					
(بملايين الدولارات، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)									
٤٢٠٩	٤١٣٦	٣٩٦٨	٣٦٤٦	١٤٨٠	٣٥٣٨	٢٩٨٦	٣١٦٠	٣٣٥٢	الإيرادات
٢٣٢٠	٢١٣٩	١٩٧٤	١٨٥٧	٩٢٤	١٩٨١	١٧٩٠	١٦١٤	١٣١٤	الضرائب
٥٨٧	٥٣١	٤٩٢	٤٩٨	٢٥٢	٥٥٩	٤٨٣	٤٣١	٣٠١	الضرائب المحلية
١٨٩٠	١٧٥٥	١٦١٩	١٤٨٥	٧٢٥	١٥٤٢	١٤٢٤	١٢٥٩	١١٠٣	ضرائب المقاصة
١٥٦-	١٤٧-	١٣٧-	١٢٦-	٥٣-	١١٩-	١١٦-	٧٦-	٩١-	الرد الضريبي
١٣٨٨	١٦٤٧	١٧١٢	١٥٢٦	٤٤٥	١٣٠٣	٩٤٠	١٢٧٦	١٧٥٥	المنح
٩٨٨	١٢٩٧	١٤١٢	١٣٢٤	٣٩٨	١٠٠٣	٧٧١	١١٤٦	١٣٥٥	الدعم الخارجي للموازنة
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٠٢	٤٨	٣٠٠	١٦٩	١٢٩	٤٠٠	الدعم الإنمائي الخارجي
٥٠٠	٣٥٠	٢٨٣	٢٦٣	١١١	٢٥٣	٢٥٦	٢٧٠	٢٨٤	الإيرادات الأخرى
---	---	---	٣٠	---	٢٥	١٦٠	١٤٩	١٢	بدون الأرباح الموزعة
٤١٠٩	٣٩٣٦	٣٧٦٨	٣٦٣١	١٧٨٢	٣٥٣٨	٣٦٩٥	٣٣٧٤	٣٦٢٠	النفقات
٣٧٠٩	٣٥٨٦	٣٤٦٨	٣٤٠٠	١٦٦٥	٣١٨٨	٣٣٢٥	٣٠٧٦	٣١٩٠	المصروفات
٢٠٧٩	١٩٨٠	١٨٨٦	١٧٩٦	٨٩٣	١٧٩٣	١٧٨٣	١٦١٣	١٤٦٧	تعويضات العاملين/١
٥٩٧	٥٦٨	٥٤١	٥١٦	٢٥٠	٥١٦	٥٠١	٤٩٣	٤٦٦	استخدام السلع والخدمات
١٠٥	١١٨	١٣٢	١٧٢	٧٢	١٠٥	١٤٠	٢٣٦	٣٧٤	المنح/٢
٩٢٨	٩١٩	٩١٠	٩١٦	٤٥٠	٧٧٤	٩٠١	٧٣٣	٨٨٣	المصروفات الأخرى/٣
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٣٢	١١٧	٣٥٠	٣٧٠	٢٩٩	٤٣٠	صافي احتياض الأصول غير المالية
٥٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٢٤٦	١٨٥-	٣٥٠	٣٣٩-	٨٤	١٦٣	إجمالي رصيد حساب التشغيل
١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥	٣٠٢-	---	٧٠٩-	٢١٥-	٢٦٧-	صافي الإقراض/الإقتراض (الميزان الكلي)
١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٦٩-	٣٠٢-	---	٧٠٩-	٢١٥-	٢٦٧-	صافي المعاملات المالية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	صافي احتياض الأصول المالية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	المحلية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	العملة والودائع
١٠٠-	٢٠٠-	٢٠٠-	١٥-	٣٠٠	---	٧٠٨	١٩٥	٤٢٣	صافي تحمل الالتزامات
١٠٠-	٢٠٠-	٢٠٠-	١٥-	٣٠٠	---	٧٠٨	١٩٥	٤٢٧	المحلية
---	---	---	---	٤٢	---	١٣٧	٩٧	١٧٦	القروض
---	---	---	---	٤٢	---	١٣٧	٩٧	١٧٦	صافي التمويل المصرفي المحلي
١٠٠-	٢٠٠-	٢٠٠-	١٥-	٢٥٨	---	٥٧١	٩٧	٢٥١	الحسابات الدائنة الأخرى
١٠٠-	٢٠٠-	٢٠٠-	١٥-	٢٥٠	---	٤٣٠	٩٠	٢٣٥	المتأخرات (الجارية)
---	---	---	---	٢٤	---	٧٦	٢٣	٣٠	المتأخرات (الرأسمالية)
---	---	---	---	١٦	---	٦٦-	١٦	١٣	المتأخرات (المقاصة)
---	---	---	---	---	---	---	---	٤-	القروض
---	---	---	---	---	---	---	---	٤-	الأجنبية
---	---	---	٣٨٣	٣	---	١	٢٠	١٥٦-	التفاوت الإحصائي
البنود التذكيرية:									
٨٨٨-	١٠٩٧-	١٢١٢-	١٢٨٠-	٦٣١-	٩٥٣-	١٢٧٩-	١١٩٢-	١٥٩٢-	إجمالي رصيد حساب التشغيل باستثناء المنح (على أساس الالتزام)
٩٨٨-	١٢٩٧-	١٤١٢-	١٢٩٥-	٣٩٧-	٩٥٣-	٧٨٣-	١١١٨-	١٣٧١-	إجمالي رصيد حساب التشغيل باستثناء المنح (على أساس نقدي)
١٢٨٨-	١٤٤٧-	١٥١٢-	١٥١٢-	٧٤٧-	١٣٠٣-	١٦٤٩-	١٤٩٠-	٢٠٢٢-	الميزان الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) باستثناء المنح (على أساس الالتزام)
١٣٨٨-	١٦٤٧-	١٧١٢-	١٥٢٦-	٤٩٠-	١٣٠٣-	١٠٧٨-	١٣٩٣-	١٧٧١-	الميزان الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) باستثناء المنح (على أساس نقدي)
٣١,٩	٣٣,٨	٣٥,٠	٣٥,٠	١٤,٢	٣٦,٢	٢٩,٩	٣٧,٩	٤٩,٩	الإيرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

٣١,٢	٣٢,١	٣٣,٢	٣٤,٨	١٧,١	٣٦,٢	٣٧,٠	٤٠,٥	٥٣,٩	النفقات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	١٦,٠	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٦,٩	٤٧,٥	المصروفات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
١٥,٨	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	٨,٦	١٨,٣	١٧,٩	١٩,٤	٢١,٨	نفقات الأجور كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٤,٥	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٢,٤	٥,٣	٥,٠	٥,٩	٦,٩	النفقات غير الأجرية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	٦,٠-	٩,٨-	١٢,٨-	١٤,٣-	٢٣,٧-	إجمالي رصيد حساب التشغيل ( على أساس الالتزام)
٧,٥-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٤-	٣,٨-	٩,٨-	٧,٨-	١٣,٤-	٢٠,٤-	باستثناء المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٧,٥	١٠,٦	١٢,٤	١٢,٧	٣,٨	١٠,٣	٧,٧	١٣,٨	٢٠,٢	إجمالي رصيد حساب التشغيل ( على أساس نقدي) باستثناء
٩٨٨	١٢٩٧	١٤١٢	١٣٢٤	٣٩٨	١٠٠٣	٧٧١	١١٤٦	١٣٥٥	المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٩,٨-	١١,٨-	١٣,٣-	١٤,٥-	٧,٢-	١٣,٣-	١٦,٥-	١٧,٩-	٣٠,١-	الدعم الخارجي (الجاري)
١٠,٥-	١٣,٤-	١٥,١-	١٤,٦-	٤,٧-	١٣,٣-	١٠,٨-	١٦,٧-	٢٦,٤-	بملايين الدولارات
١٣٨٨	١٦٤٧	١٧١٢	١٥٢٦	٤٤٥	١٣٠٣	٩٤٠	١٢٧٦	١٧٥٥	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس الالتزام) باستثناء
١٣١٧٤	١٢٢٥٣	١١٣٤٩	١٠٤٢٥	١٠٤٢٥	٩٧٧١	٩٩٨٢	٨٣٣١	٦٧٢٠	المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
...	...	...	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٩	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس نقدي) باستثناء
									المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
									مجموع الدعم الخارجي (بملايين الشيكلات)
									إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيكلات)
									سعر الصرف

المصادر: وزارة المالية، الضفة الغربية وغزة؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ النفقات الأجرية.

٢/ المنح المقدمة للحكومات المحلية المرتبطة بشراء المياه والكهرباء. ٣/ شاملة التحويلات (المزايا الاجتماعية) ورأس المال الثانوي.

الجدول ٥- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٩-٢٠١٥  
(دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١، بملايين الشقيقات)

التوقعات			٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩			
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	المتوقع	يونيو	الموازنة	يناير-			
(بملايين الشقيقات، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)									
١٥٩٩٤	١٥٧١٦	١٥٠٨٠	١٣٨٥٥	٥٦٢٢	١٣٤٤٣	١٠٦٨٥	١١٧٨٦	١٣١٨٣	الإيرادات
٨٨١٨	٨١٢٦	٧٥٠٢	٧٠٥٦	٣٥١٠	٧٥٢٩	٦٤٠٦	٦٠١٩	٥١٦٧	الضرائب
٢٢٣٠	٢٠١٨	١٨٦٩	١٨٩٢	٩٥٧	٢١٢٤	١٧٢٧	١٦٠٨	١١٨٥	الضرائب المحلية
٧١٨١	٦٦٦٩	٦١٥٢	٥٦٤٤	٢٧٥٤	٥٨٥٩	٥٠٩٥	٤٦٩٥	٤٣٣٨	ضرائب المقاصة
٥٩٣-	٥٦٠-	٥١٩-	٤٨٠-	٢٠١-	٤٥٤-	٤١٦-	٢٥٨-	٣٥٧-	الرد الضريبي
٥٢٧٦	٦٢٦٠	٦٥٠٤	٥٨٠٠	١٦٩١	٤٩٥١	٣٣٦٤	٤٧٥٨	٦٩٠١	المنح
٣٧٥٦	٤٩٣٠	٥٣٦٤	٥٠٣٢	١٥١١	٣٨١١	٢٧٥٩	٤٢٧٦	٥٣٢٨	الدعم الخارجي للموازنة
١٥٢٠	١٣٣٠	١١٤٠	٧٦٨	١٨١	١١٤٠	٦٠٥	٤٨٢	١٥٧٣	الدعم الإنمائي الخارجي
١٩٠٠	١٣٣٠	١٠٧٤	٩٩٩	٤٢٢	٩٦٣	٩١٥	١٠٠٩	١١١٥	الإيرادات الأخرى
---	---	---	١١٤	---	٩٥	١٦٠	١٤٩	١٢	بدون الأرباح الموزعة
١٥٩١٤	١٤٩٥٦	١٤٣٢٠	١٣٧٩٩	٦٧٧١	١٣٤٤٤	١٣٢٢٢	١٢٥٨٦	١٤٢٣٤	التنفيقات
١٤٠٩٤	١٣٦٢٦	١٣١٨٠	١٢٩١٩	٦٣٢٧	١٢١١٤	١١٨٩٧	١١٤٧٣	١٢٥٤٣	المصروفات
٧٩٠١	٧٥٢٥	٧١٦٦	٦٨٢٥	٣٣٩٤	٦٨١٣	٦٣٨١	٦٠١٧	٥٧٦٨	تعويضات العاملين/١
٢٢٦٨	٢١٦٠	٢٠٥٧	١٩٥٩	٩٥١	١٩٥٩	١٧٩٢	١٨٤٠	١٨٣١	استخدام السلع والخدمات
٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٦٥٥	٢٧٣	٤٠٠	٥٠١	٨٨٠	١٤٧١	المنح/٢
٣٥٢٥	٣٤٩٢	٣٤٥٧	٣٤٨٠	١٧٠٩	٢٩٤٢	٣٢٢٣	٢٧٣٥	٣٤٧٣	المصروفات الأخرى/٣
١٥٢٠	١٣٣٠	١١٤٠	٨٨٠	٤٤٤	١٣٣٠	١٣٢٥	١١١٤	١٦٩١	صافي احتيازي الأصول غير المالية
١٩٠٠	٢٠٩٠	١٩٠٠	٩٣٥	٧٠٥-	١٣٢٩	١٢١٢-	٣١٣	٦٣٩	إجمالي رصيد حساب التشغيل
٣٨٠	٧٦٠	٧٦٠	٥٥	١١٤٩-	١-	٢٥٣٧-	٨٠٠-	١٠٥١-	صافي الإقراض/الإقتراض (الميزان الكلي)
٣٨٠	٧٦٠	٧٦٠	١٤٠١-	١١٤٩-	---	٢٥٣٧-	٨٠٠-	١٠٥١-	صافي المعاملات المالية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	صافي احتيازي الأصول المالية المحلية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	العملة والودائع
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	٥٥-	١١٣٩	---	٢٥٣٣	٧٢٦	١٦٦٤	صافي تحمل الالتزامات المحلية
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	٥٥-	١١٣٩	---	٢٥٣٣	٧٢٦	١٦٨٠	المحلية
---	---	---	---	١٥٩	---	٤٩٠	٣٦٣	٦٩١	القروض
---	---	---	---	١٥٩	---	٤٩٠	٣٦٣	٦٩١	صافي التمويل المصرفي المحلي
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	٥٥-	٩٨٠	---	٢٠٤٣	٣٦٣	٩٨٨	الحسابات الدائنة الأخرى
٣٨٠-	٧٦٠-	٧٦٠-	٥٥-	٩٥١	---	١٥٣٨	٣٣٦	٩٢٢	المتأخرات (الجارية)
---	---	---	---	٩١	---	٢٧٠	٨٨	١١٨	المتأخرات (الرأسمالية)
---	---	---	---	٦٢	---	٢٣٥-	٦١	٥٢	المتأخرات (المقاصة)
---	---	---	---	---	---	---	---	١٦-	القروض الأجنبية
---	---	---	---	---	---	---	---	١٦-	التفاوت الإحصائي
---	---	---	١٤٥٦	١٠	---	٤	٧٤	٦١٣-	البنود التذكيرية:
٣٣٧٦-	٤١٧٠-	٤٦٠٤-	٤٨٦٤-	٢٣٩٦-	٣٦٢٢-	٤٥٧٦-	٤٤٤٥-	٦٢٦١-	إجمالي رصيد حساب التشغيل باستثناء المنح (على أساس الالتزام)
٣٧٥٦-	٤٩٣٠-	٥٣٦٤-	٤٩٢٠-	١٥٠٧-	٣٦٢٢-	٢٨٠٣-	٤١٧٠-	٥٣٩١-	إجمالي رصيد حساب التشغيل باستثناء المنح (على أساس نقدي)
٤٨٩٦-	٥٥٠٠-	٥٧٤٤-	٥٧٤٤-	٢٨٤٠-	٤٩٥٢-	٥٩٠١-	٥٥٥٩-	٧٩٥٢-	الميزان الكلي (صافي الإقراض/الإقتراض) باستثناء المنح (على أساس الالتزام)
٥٢٧٦-	٦٢٦٠-	٦٥٠٤-	٥٨٠٠-	١٨٦٠-	٤٩٥٢-	٣٨٥٨-	٥١٩٦-	٦٩٦٤-	الميزان الكلي (صافي الإقراض/الإقتراض) باستثناء المنح (على أساس نقدي)
٣١,٩	٣٣,٨	٣٥,٠	٣٥,٠	١٤,٢	٣٦,٢	٢٩,٩	٣٧,٩	٤٩,٩	الإيرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٣١,٢	٣٢,١	٣٣,٢	٣٤,٨	١٧,١	٣٦,٢	٣٧,٠	٤٠,٥	٥٣,٩	التنفيقات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

٢٨,٢	٢٩,٣	٣٠,٦	٣٢,٦	١٦,٠	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٦,٩	٤٧,٥	المصروفات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
١٥,٨	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	٨,٦	١٨,٣	١٧,٩	١٩,٤	٢١,٨	نفقات الأجور كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٤,٥	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٢,٤	٥,٣	٥,٠	٥,٩	٦,٩	النفقات غير الأجرية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٦,٧-	٩,٠-	١٠,٧-	١٢,٣-	٦,٠-	٩,٨-	١٢,٨-	١٤,٣-	٢٣,٧-	إجمالي رصيد حساب التشغيل ( على أساس الالتزام)
٧,٥-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٤-	٣,٨-	٩,٨-	٧,٨-	١٤,٣-	٢٠,٤-	باستثناء المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٧,٥	١٠,٦	١٢,٤	١٢,٧	٣,٨	١٠,٣	٧,٧	١٣,٨	٢٠,٢	إجمالي رصيد حساب التشغيل ( على أساس نقدي) باستثناء
٣٧٥٦	٤٩٣٠	٥٣٦٤	٥٠٣٢	١٥١١	٣٨١١	٢٧٥٩	٤٢٧٦	٥٣٢٨	المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
٩,٨-	١١,٨-	١٣,٣-	١٤,٥-	٧,٢-	١٣,٣-	١٦,٥-	١٧,٩-	٣٠,١-	الدعم الخارجي (الجاري)
١٠,٥-	١٣,٤-	١٥,١-	١٤,٦-	٤,٧-	١٣,٣-	١٠,٨-	١٦,٧-	٢٦,٤-	بملايين الشيكات
٥٢٧٦	٦٢٦٠	٦٥٠٤	٥٨٠٠	١٦٩١	٤٩٥١	٣٣٦٤	٤٧٥٨	٦٩٠١	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس الالتزام) باستثناء
٥٠٠٦١	٤٦٥٦١	٤٣١٢٧	٣٩٦١٣	٣٩٦١٣	٣٧١٢٩	٣٥٧١٧	٣١٠٧٣	٢٦٤٢٤	المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
...	...	...	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٩	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس نقدي) باستثناء
									المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
									صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس نقدي) باستثناء
									المنح كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
									مجموع الدعم الخارجي (بملايين الشيكات)
									إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيكات)
									سعر الصرف

المصادر: وزارة المالية، الضفة الغربية وغزة؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ النفقات الأجرية.

٢/ المنح المقدمة للحكومة المحلية المرتبطة بشراء المياه والكهرباء.

٣/ شاملة التحويلات (المزايا الاجتماعية) ورأس المال الثانوي.

# الملحق

## ألف- الإصلاحات التي أدخلتها سلطة النقد الفلسطينية

ترتبت على الإصلاحات المطردة التي أجرتها سلطة النقد الفلسطينية، بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، قواعد تنظيمية صارمة وإشراف في مواقع العمل وخارجها على البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتستخدم سلطة النقد الفلسطينية طائفة واسعة من الأدوات الاحترازية، بما في ذلك نسب الاحتياطي، ورأس المال الإلزامي، ونسب السيولة، وقيود على تركيز الائتمان، والودائع المستثمرة بالخارج، وحجم التعرض لمخاطر العملة.

١- في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، عملت سلطة النقد الفلسطينية على تقوية الإطار الرقابي والتنظيمي، وأحرزت تقدماً نحو تنفيذ معايير اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة. ففي يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، أنشئت وحدة في دائرة الرقابة لتنفيذ قواعد الإقراض العادل وإطلاق حملات للتوعية المالية. وفي مايو/أيار ٢٠١٠، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية قواعد تنظيمية متوافقة مع اتفاقية بازل الثانية لتنظيم إفصاح المؤسسات المالية عن المعلومات. وفي أغسطس/آب ٢٠١٠، اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية قواعد تنظيمية تحكم عمليات الدمج والاستحواذ تتوافق مع أفضل الممارسات. وقد بدأ بالفعل تطبيق هذه القواعد التنظيمية على عمليات الدمج المصرفية. كما طبقت سلطة النقد الفلسطينية معايير وإجراءات اتفاقية بازل عند تصفية اثنين من البنوك في ٢٠١٠. ولأجل تقوية القاعدة الرأسمالية للنظام المصرفي بصورة أكبر، استحدثت سلطة النقد الفلسطينية اثنين من التدابير في ٢٠٠٩: (١) زيادة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي إلى ٥٠ مليون دولار (من ٣٥ مليون دولار) مع موعد نهائي للامتثال بنهاية ٢٠١٠؛ (٢) ونسبة جديدة للاحتياطي "المضاد للتقلبات الدورية" ينبغي على البنوك بمقتضاها إضافة ١٥% من دخلها الصافي (بعد الضرائب) إلى رأس مالها الأساسي كاحتياطي إضافي لمواجهة "الأزمات". وفي مايو/أيار ٢٠١١، أنشأت سلطة النقد الفلسطينية دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق للرقابة الوثيقة على التطورات في أسواق الرهن العقاري والسكن. ومنذ مارس/آذار ٢٠١١، أجرت سلطة النقد الفلسطينية اختبارات ربع سنوية لقياس القدرة على تحمل الضغوط في البنوك المنفردة وفي النظام المصرفي ككل لتقدير قدرة البنوك والنظام على الصمود أمام الصدمات المحتملة. كذلك قدمت سلطة النقد الفلسطينية تدريباً للمصرفيين على إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتقوم بإبداء المشورة للبنوك حول تصميم اختباراتهما. وتستمر عملية تنفيذ متطلبات اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة وفقاً لخارطة الطريق التي اعتمدها سلطة النقد الفلسطينية ویدعمها البنك الدولي. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراجعة العطاءات المقدمة من الاستشاريين الخارجيين لتنفيذ متطلبات بازل. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، استحدثت سلطة النقد الفلسطينية قواعد تنظيمية لترخيص وإدارة مؤسسات التمويل والإقراض المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر التي تم اعتمادها في ٢٠١١. كما استحدثت القواعد التنظيمية المعنية بالحوافز والتعويضات لتعزيز حوكمة واستقرار وسلامة النظام المالي. وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية من خلال

دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق القواعد المحاسبية الأساسية، وتنظيم خدمة الصراف الآلي، وقواعد الصيرفة الإلكترونية، وكلها يهدف إلى تحقيق مزيد من الإدماج وتعزيز وعي المستهلكين وأمن المعاملات.

٢- وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية بنية تحتية حديثة للدفع تشمل آلية لتتبع الشيكات المرتدة ونظاما لقياس الجدارة الائتمانية، ونظم الدفع الإلكترونية. وقد ساهم نظام تتبع الشيكات المرتدة، والذي دخل حيز التشغيل منذ ٢٠٠٩، في انخفاض عدد الشيكات المرتدة بنسبة مقدرة تبلغ ٢٥%. ومن وجهة نظر البنوك، يُعد نظام قياس الجدارة الائتمانية الذي تم إدماجه في نظام تسجيل الائتمان في يوليو/تموز ٢٠١٠ أحد العوامل المهمة التي يسّرت زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. وابتنظر نظام التأمين على الودائع المصرفية الذي تم إعداده بمساعدة البنك الدولي المصادقة عليه من جانب مجلس الوزراء. وقامت سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء نظام الدفع الإلكتروني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. ويتضمن نظاما للتسوية الإجمالية الآنية وغرفة للمقاصة. وقد أدى نظام الدفع إلى زيادة كفاءة مدفوعات البنوك والحد من مخاطر السيولة. وقد اتفقت سلطة النقد مع بورصة فلسطين على إدراج المعاملات التي يتم تسويتها من خلال الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية تحت نظام التسوية الإجمالية الآنية. وتقوم حاليا سلطة النقد الفلسطينية، بمساعدة البنك الدولي، بتحديث التعليمات لعمليات نظام التسوية الإجمالية الآنية وإطارة الرقابي. بالإضافة إلى ذلك، تعكف سلطة النقد الفلسطينية على تنفيذ مشروع وطني لنظام السويتش "National Switch Project" للمعاملات الإلكترونية المحلية. وسوف يسمح ذلك بتسوية المعاملات محليا. كما أنشأت رقم حساب مصرفي دولي للضفة الغربية وغزة وقامت بتسجيله لدى نظام الدفع الدولي (أي "السويفت") في يوليو/تموز ٢٠١٢. وسوف يساعد هذا الرقم على تبسيط وخفض تكلفة المعاملات الدولية لمنشآت الأعمال التي مقرها الضفة الغربية وغزة. وسوف تتجاوز المعاملات الوسطاء وتتبع ما يُعرف "بالمعالجة الإلكترونية الكاملة" (أي طريق مباشر بين الأطراف المتعاملة). وتتوقع سلطة النقد الفلسطينية أن تبدأ البنوك باستخدام رقم الحساب المصرفي الدولي بحلول خريف ٢٠١٢.

٣- واستمرت سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي في بذل جهود مشتركة لتيسير التعاون بين البنوك التجارية الفلسطينية والإسرائيلية. وقد زادت هذه الجهود في ٢٠٠٩ حين تراكمت فوائض نقدية كبيرة بالشيقل في البنوك الفلسطينية نتيجة رفض البنوك الإسرائيلية قبول الودائع النقدية بسبب مخاوف مرتبطة بالتداعيات القانونية لذلك. ويعمل الطرفان على معالجة هذه المشكلة من خلال أحد الترتيبات الخاصة يتم بمقتضاه إيداع الفوائض النقدية بالشيقل بصورة منتظمة في حسابات مصرفية إسرائيلية لدى بنك إسرائيل المركزي. كما تواصل سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي العمل على ابتكار وسائل عملية من شأنها ضمان التحويل المنتظم وفي حينه لمبالغ نقدية إلى غزة كافية لاستيفاء احتياجات البنوك التجارية بالكامل دون فرض قيود مسبقة على أحجام المبالغ بالدولار أو الدينار الأردني.

٤- وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، تم سن قانون مصرفي جديد لتقوية الإطار القانوني للقطاع المالي. وتعكف سلطة النقد الفلسطينية حاليا على صياغة ومناقشة قانون جديد للبنك المركزي، يضمن استقلالية سلطة النقد الفلسطينية. وقد دخل إلى حيز النفاذ منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ قانون لمكافحة غسل الأموال، تم إعداده بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومنذ ٢٠٠٨، بدأت سلطة النقد الفلسطينية في مراقبة امتثال البنوك إلى مدونة قواعد حوكمة الشركات المتوافقة مع لجنة بازل. وبدأت سلطة النقد الفلسطينية في إعداد دائرة العمليات النقدية لديها لعمليات السوق المفتوحة وإصدار أوراق مالية حكومية وشهادات ايداع سلطة النقد الفلسطينية، بما في ذلك سندات "صكوك" الإسلامية.

### باء- إصلاحات الإدارة المالية العامة

منذ عام ٢٠٠٧، حققت السلطة الفلسطينية إصلاحات واسعة النطاق في نظام الإدارة المالية العامة المطبق لديها. وقد ساعدت هذه الإصلاحات السلطة الفلسطينية على السيطرة على النفقات وتطبيق ممارسات دقيقة وصارمة في إعداد وتنفيذ الموازنة، وعلى إرساء الشفافية والمساءلة في مجال المالية العامة وفقا للممارسات الدولية.

٥- ففي منتصف عام ٢٠٠٧، كانت السلطة الفلسطينية تعاني من نظام للإدارة المالية العامة تقوضه بشدة العقوبات وسوء الإدارة. وكان على وزارة المالية التعامل مع عدد من التحديات الاستثنائية، بما في ذلك تدفقات المعونة الوافدة التي تتجاوز الوزارة، والترتيبات المصرفية المشتتة، وضعف إجراءات الموازنة، ونقص الإبلاغ المالي. واتخذت الحكومة خطوات فورية لإنشاء حساب الخزانة المركزي والذي وضع كافة الإيرادات والنفقات وتدفقات المعونة الجارية الوافدة تحت سيطرة وزارة المالية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، تم إصلاح كافة إجراءات الموازنة، وتقوية الضوابط على الإنفاق والإدارة النقدية، وتطوير الحسابات المالية العامة بما يتوافق مع أفضل الممارسات. وقد ساعدت هذه التدابير على إعداد موازنة طوارئ في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت أساسا للحصول على دعم سخي من المانحين في ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦- وخطت السلطة الفلسطينية منذ ٢٠٠٨ خطوات واسعة على صعيد إصلاحات الإدارة المالية العامة، وهو ما ساعد على تحسين جودة نفقات الموازنة وترتيبها من حيث الأولويات:

- في عام ٢٠٠٨، تم وضع نظام لمعلومات الإدارة المالية لربط وزارة المالية بالوزارات التنفيذية. وساعد هذا النظام، والذي تم إدخاله إلى كافة الوزارات التنفيذية في عام ٢٠٠٩، على زيادة شعور الوزارات بملكية الإدارة المالية وتحسين جودة تنفيذ الموازنة. وفي الوقت ذاته، تم تطوير وتنفيذ نظام جديد لمعلومات الموازنة قائم على شبكة الإنترنت بحلول منتصف ٢٠٠٩. وساعد النظام الجديد على تحسين التواصل بين الوزارات خلال عمليات إعداد الموازنة السنوية، وخاصة من خلال تيسير إعداد طلباتها في الموازنة وإعداد وثائق الموازنة النهائية. ومنذ منتصف ٢٠١٠، ساعد نظام معلومات

الإدارة المالية على إعداد موازنات قائمة على أهداف برامج الوزارات، أخذاً في الاعتبار المعلومات حول تنفيذ الموازنة، الأمر الذي عمل على ضمان توافق طلبات الوزارات التنفيذية للحصول على مخصصات في الموازنة مع السقف الكلي للموازنة المحدد من جانب وزارة المالية. وعلى التوازي، تم إدماج دليل حسابات جديد وتصنيف للموازنة يتسق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ في نظام معلومات الإدارة المالية.

- ولأجل إضفاء الشفافية على الأوضاع المالية العامة وتشجيع المجتمع المدني على تقديم الآراء التقييمية، بدأت وزارة المالية في عام ٢٠٠٨ في نشر بيانات شهرية على موقعها على الإنترنت حول النفقات والإيرادات والمعونة الخارجية والدين العام، ومنذ ٢٠١١ عن الاستثمارات العامة. ويتم نشر البيانات بعد ١٥ يوماً من نهاية كل شهر إلى جانب تقارير ربع سنوية حول تنفيذ الموازنة. وتم إنشاء وحدة للتخطيط المالي الكلي في وزارة المالية في نوفمبر/نشرين الثاني ٢٠١١ لإعداد تقييمات مالية عامة وتوقعات استناداً إلى إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي.
- وللحد من تراكم متأخرات الإنفاق، قامت وزارة المالية في ٢٠١٠ بإدماج نظام الرقابة على الالتزامات في نظام معلومات الإدارة المالية. والغرض من نظام الرقابة على الالتزامات هو وضع حدود قصوى على التزامات الإنفاق التي تقطعها الوزارات التنفيذية عند المستويات الموضحة في "أوامر الشراء" المصرح بها من المحاسب العام لوزارة المالية. وقبل وضع نظام الرقابة على الالتزامات، كانت الوزارات التنفيذية تميل إلى قطع التزامات عند المستويات المدرجة في الموازنة دون أخذ الموارد النقدية المتاحة في الاعتبار. وتعمل وزارة المالية منذ ٢٠١١ على تحقيق هدف رئيسي وهو إنفاذ مطابقة الالتزامات مع الموارد النقدية المتاحة للحد من تراكم المتأخرات.
- وفي عام ٢٠٠٩، قامت وزارة المالية بوضع إجراءات تساعد على عمليات المراجعة الخارجية المنتظمة لكشوفها المالية السنوية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وقام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمراجعة الكشوف المالية لعام ٢٠٠٨ في عام ٢٠١٠، وذلك بمساعدة من مؤسسة "ديلويت أند توش Deloitte and Touche". كما قام الديوان في ٢٠١١ بمراجعة الكشوف المالية لعام ٢٠٠٩. ويقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية حالياً بالانتهاء من مراجعة الكشوف المالية لعام ٢٠١٠ والتي تلقاها في سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

٧- وبمساعدة فنية من الصندوق، شرعت وزارة المالية في تطبيق برنامج متوسط الأجل لإضفاء مزيد من القوة على نظام الإدارة المالية العامة. ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية في عام ٢٠١٢:

- ضمان ألا تتجاوز التزامات الإنفاق التي تقطعها الوزارات التنفيذية المستويات الموضحة في "أوامر الشراء" المصرح بها من المحاسب العام لوزارة المالية. وسوف يستلزم ذلك إدماج "وحدة نموذجية للمشتريات" في نظام معلومات الإدارة المالية تشتمل على التزامات الإنفاق مسجلة في وقت إدخال أمر الشراء في النظام، في مقابل وقت سداد الدفعة الأولى لهذا الشراء.
- زيادة تقوية الإطار القانوني والتنظيمي الذي تركز عليه عملية إعداد الموازنة، بما في ذلك من خلال إعداد واعتماد قانون أساسي جديد للموازنة فضلا عن القواعد التنظيمية والأدلة التي تم وضعها خلال السنوات القليلة الماضية كجزء من الإصلاحات الرامية لتحسين إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات المالية العامة والمساءلة. وسوف يتضمن ذلك تحديد إطار نظام الرقابة على الالتزامات، واستحداث هيكل جديد لتصنيف الموازنة لتعزيز عملية إعداد وتنفيذ الموازنة.
- تعيين رئيس لوحدة التخطيط المالي الكلي والاستمرار في تطوير الوحدة لتمكين موظفي وزارة المالية من تكميل التقارير المالية العامة الشهرية، والتي يتم نشرها حاليا على موقع وزارة المالية على الإنترنت، بتحليلات في حينها لأداء المالية العامة وآثارها في مجال السياسات. وسوف يتم توسيع هذه التحليلات باطراد لتسمح بالتنبؤ بمتغيرات مالية عامة رئيسية، أخذا في الاعتبار إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي.

### جيم - التدابير الاقتصادية المتفق عليها بين ممثل اللجنة الرباعية وحكومة إسرائيل

في ٤ فبراير/شباط ٢٠١١، اتفق كل من ممثل اللجنة الرباعية وحكومة إسرائيل على مجموعة من التدابير لأجل دعم التنمية في الضفة الغربية وغزة. وتتضمن هذه التدابير سلسلة من الخطوات الأولية العملية التي يلزم اتخاذها على نحو فوري. ومن الضروري لتوسيع نشاط القطاع الخاص الفلسطيني وزيادة إيرادات السلطة الفلسطينية على نحو مستدام البناء على تلك الخطوات بإزالة القيود المتبقية على الحركة والنفوذ. وفيما يلي ملخص للتقدم المحرز على صعيد تنفيذ التدابير اعتبارا من نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢.

٨- التخفيف من القيود المفروضة على صادرات غزة

الموقف السابق للاتفاق: منذ بدء تطبيق القيود الصارمة في عام ٢٠٠٦، فرضت الحكومة الإسرائيلية عوائق شديدة على الصادرات من غزة. وسمحت الحكومة الإسرائيلية بين حين وآخر بتصدير كميات محدودة من الزهور والفراولة لأسواق الاتحاد الأوروبي.

## التدابير المتفق عليها والتقدم المحرز

- اعتباراً من ١ إبريل/نيسان ٢٠١١، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستسمح بتصدير المنسوجات والأثاث والمنتجات الزراعية من غزة إلى الأسواق الدولية (ولكن باستثناء إسرائيل والضفة الغربية). واعتباراً من منتصف مارس/آذار ٢٠١١، سمحت الحكومة الإسرائيلية بتصدير كميات محدودة من الطماطم الكرزية والفلفل الحلو فضلاً عن الزهور والفراولة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠١٢، تجاوزت الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي مستويات عام ٢٠١١.

*التقدم المحرز:* اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢، تمت الموافقة على تصدير المنسوجات والأثاث إلى الأسواق الدولية، ولكن تضمن ذلك كميات ضئيلة جداً. فقد اعتمد المصدرون في غزة تقليدياً على أسواق إسرائيل والضفة الغربية وثبتت صعوبة إنشاء علاقات دولية جديدة. وتم تصدير أربعة شاحنات من الأثاث إلى عمان بالأردن للمشاركة في معرض تجاري، و ٤٠٠٠ قطعة من الملابس المحبوكة إلى المملكة المتحدة في يونيو/حزيران ٢٠١٢. وفي يوليو/تموز ٢٠١١ تم اختبار آلية نقل لتصدير الطماطم والبطاطس إلى الأردن، ولكن حتى الآن لم يتم تصدير شحنات من البطاطس بكميات تجارية، وتم فقط تصدير شاحنات قليلة من الطماطم إلى الأردن في ربيع ٢٠١٢. ويرجع عدم إحراز تقدم كاف على صعيد هذا الخيار من التصدير إلى ارتفاع تكلفة نقل المنتجات من خلال معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، وارتفاع تكلفة الشحن بواسطة الشاحنات المغلقة (وهو مطلوب للالتزام بالمعايير الإسرائيلية لحماية الصحة النباتية المطبقة على البطاطس) من معبر كيرم شالوم إلى جسر اللنبي، والتقلبات السعرية الموسمية في الأردن.

- بنهاية إبريل/نيسان ٢٠١١، سوف تقرر الحكومة الإسرائيلية ما إذا كانت ستسمح لمنتجين في غزة معتمدين من السلطة الفلسطينية بنقل المنسوجات والأثاث إلى مشترين تتم الموافقة عليهم سلفاً في الضفة الغربية.

*التقدم المحرز:* في أواخر ٢٠١٠، أشارت حكومة إسرائيل إلى أنه سيتم السماح بالتصدير إلى الضفة الغربية لاستيفاء طلبات مؤسسات السلطة الفلسطينية. واعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢، لم يتم استكمال أي من الصادرات. وفازت شركة مقرها غزة بعدة عطاءات لتوريد أثاث مدرسي، وتقدمت إلى حكومة إسرائيل بطلب للحصول على إذن للتوريد. وقد وافقت حكومة إسرائيل بالفعل على أحد العطاءين لتوريد الأثاث المدرسي إلى الضفة الغربية وثمة آخر قيد النظر. يتمتع المصنعون في غزة عن تقديم عطاءات بسبب سياسة إسرائيل التي تقضي بعدم النقل إلى الضفة الغربية.

- وفور إنشاء ماسح ضوئي آمن للسلع، وهو متوقع إنجازَه بحول منتصف ٢٠١١، سوف تقوم الحكومة الإسرائيلية بزيادة كميات، وربما نطاق، السلع المصدّرة إلى كافة الأسواق باستثناء إسرائيل والضفة الغربية.

*التقدم المحرز:* أنشأت إدارة نقاط العبور الإسرائيلية ماسح ضوئي رافعة مُجدّد عالي الدقة عند معبر السلع على الحدود بين غزة وإسرائيل في مايو/أيار ٢٠١٢. واعتباراً من أغسطس/آب ٢٠١٢، لم يطرأ أي تغيير ملموس على قواعد أو كميات الصادرات نتيجة إنشاء هذا الماسح ولم يتم إخطار النظراء الفلسطينيين بأي تغييرات متوقعة في المستقبل المنظور.

- وافقت الحكومة الإسرائيلية على النظر، في الوقت المناسب، في إجراء مزيد من التخفيف للقيود المفروضة على الصادرات.

*التقدم المحرز:* لم يتم تنفيذ التدابير بعد اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢.

#### ٩- التخفيف من القيود على واردات غزة

*الموقف السابق للاتفاق:* من ٢٠٠٦ حتى منتصف ٢٠١٠، سمحت الحكومة الإسرائيلية في الغالب بدخول السلع الإنسانية وكميات محدودة من السلع الاستهلاكية إلى غزة على أساس "قائمة إيجابية". ومنذ منتصف ٢٠١٠، قامت بتطبيق قائمة "السلع السلبية" أو "المقيدة"، والتي تلغي فعلياً القيود المفروضة على الواردات من السلع الاستهلاكية، وعلى المدخلات المتجهة إلى مشروعات استثمارية وإنشائية يتم اعتمادها سلفاً وتخضع للرقابة الدولية. غير أن هذه السياسة أبقت على القيود المفروضة على استيراد طائفة واسعة من المدخلات اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك مدخلات التشييد والبناء فضلاً عن الآلات والمعدات التي تعد ذات استخدام مزدوج عسكري ومدني.

*التدابير المتفق عليها والتقدم المحرز:*

- وافقت الحكومة الإسرائيلية على التشاور مع مكتب ممثل اللجنة الرباعية الدولية والأمم المتحدة بشأن تنفيذ ترتيب تجريبي، يبدأ في ١ إبريل/نيسان ٢٠١١، يسمح لمنشآت أعمال في غزة معتمدة من السلطة الفلسطينية باستيراد كميات محدودة من مدخلات التشييد والبناء.

*التقدم المحرز:* بدأت المناقشات في فبراير/شباط ٢٠١١ وتمت الموافقة على الترتيب التجريبي في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. وبمقتضى هذا الترتيب، تم السماح لعشرة مصانع معتمدة باستيراد الأسمت وقضبان التسليح والرؤكام لأغراض عمليات محددة لإعادة بناء الأبنية التي دمرتها القنابل. واستلزم الترتيب رقابة من جانب شركة هندسية دولية لضمان أن الكميات المستوردة تتطابق مع تلك المستخدمة

في التشييد والبناء. وكان متوقعا أن يبدأ في أواخر أكتوبر/تشرين الأول بحسب الوضع الأمني. وتم استيراد المواد الخام في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، ولكنه بحلول ذلك الوقت كان قد تم إعادة بناء غالبية المصانع العشرة باستخدام مواد متاحة في السوق المفتوحة. ولم يقدم العديد من مالكي المصانع العشرة المُعاد بناؤها الخطط والمواصفات التي تسمح بالمراقبة الفعالة. ولم يكن هناك تخفيف عام للقيود على الواردات من مواد البناء.

- **جاري تنفيذه منذ فبراير/شباط ٢٠١١:** وافقت الحكومة الإسرائيلية على أن تعتمد سلفا ٢٠ مشروعا إنشائيا جديدا خاضعا للرقابة الدولية في غزة، بما في ذلك في مجالات الصحة والإسكان والبنية التحتية والبيئة. وكان ممولو هذه المشاريع يستعدون لتنفيذها بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية.

**التقدم المحرز:** تم اعتماد مشاريع جديدة منذ فبراير/شباط ٢٠١١ ولكن معدلات النمو المرتفعة في الآونة الأخيرة ترجع في الغالب إلى تجارة الأنفاق، وجزء صغير منها فقط يمكن إرجاعه إلى تلك المشاريع الدولية.

#### ١٠- زيادة إمدادات الطاقة إلى الضفة الغربية وغزة

**الموقف السابق للاتفاق:** منذ عام ٢٠٠٦، لتوفير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية اعتمدت غزة في الغالب على محطة تعمل بالنفط وتفتقر إلى الكفاءة وتستخدم معدات عتيقة. وكانت انقطاعات التيار الكهربائي من الأمور المتكررة. وقبل سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، كانت محطة توليد الطاقة الكهربائية تعتمد على إمدادات الوقود التي تشتريها السلطة الفلسطينية، ولكن الدعم تم إلغاؤه تدريجيا مع تحسن سداد المستهلكين في غزة لفواتير الكهرباء.

**التدابير المتفق عليها والتقدم المحرز:**

- **بحلول يونيو/حزيران ٢٠١١:** وافقت الحكومة الإسرائيلية على عقد مشاورات تمهيدية مع السلطة الفلسطينية حول إنشاء حقل الغاز البحري "Gaza Marine". وسوف يوفر إنشاء هذا الحقل الغاز الطبيعي لكل من قطاع غزة والضفة الغربية.

**التقدم المحرز:** تبادلت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية مجموعة من المخاطبات بشأن إنشاء حقل الغاز البحري المعروف باسم "Gaza Marine". وقد أبدت حكومة إسرائيل عدم اعتراضها على إنشاء حقل الغاز وتتشاور حاليا مع السلطة الفلسطينية واتحاد الشركات الخاصة الذي رسى عليه اتفاق الامتياز بشأن المضي قدما في التنفيذ.

- وافقت الحكومة الإسرائيلية على تطوير محطة توليد الطاقة الكهربائية الحالية في غزة وإنشاء محطة ثانية عقب تقديم خطط السلطة الفلسطينية. كما وافقت على أن تحصل المحطتان على إمدادات الغاز من الحقل البحري "Gaza Marine" (بعد إنشاؤه)، وعلى مراجعة طلبات تزويد غزة بالطاقة الكهربائية من مصادر إسرائيلية.

*التقدم المحرز:* استمرت حكومة إسرائيل في تيسير دخول المواد والموظفين لصيانة محطة توليد كهرباء غزة الحالية. كما وافقت على دخول الغاز القطري و ٣٠ مليون لتر من الوقود المصري لمحطة توليد كهرباء غزة.

#### ١١ - تحسين تحصيل إيرادات المقاصة

- يتمثل أحد الأهداف المالية العامة الرئيسية للسلطة الفلسطينية في زيادة إيرادات المقاصة إلى أقصى قدر ممكن من خلال خطوات مشتركة مع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات والمراقبة من جانب مسؤولي السلطة الفلسطينية على الواردات في المعابر/البوابات. ووافقت الحكومة الإسرائيلية على وضع برنامج زمني لاجتماعات دورية مع السلطة الفلسطينية لتحديد والاتفاق على التدابير الرامية لزيادة الإيرادات للسلطة الفلسطينية وتبسيط إجراءات تحويلها.

*التقدم المحرز:* في يوليو/تموز ٢٠١٢، أبرم وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض تفاهما لتنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها في ٢٠١١ على المستوى الفني بين وزارتي المالية الإسرائيلية والفلسطينية:

- ضمان أن تقدير إيرادات المقاصة المستحقة لكلا الجانبين يتم على أساس البيانات التي تعدها حكومة إسرائيل عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، بما يتوافق مع بروتوكول باريس الاقتصادي. وينبغي أن يتمتع الجانبان بنفاذ متساوٍ للبيانات التي يتم جمعها من خلال الواجهات الإلكترونية المشتركة. وسوف يساعد تبادل البيانات على تقييم وتتبع أفضل لحجم التسربات الضريبية ومصادرها.

- تعزيز السيطرة والتتبع من الجانبين للسلع المتجهة إلى الضفة الغربية وغزة لضمان مستوى أفضل من امتثال المكلفين لمتطلبات نظام الفوترة الموحد. وسوف يتطلب ذلك الاتفاق، من بين أمور أخرى، على إجراءات جديدة لتتبع الواردات إلكترونياً (نظام البطاقات الإلكترونية e-tagging)، وإنشاء مستودعات جمركية لواردات الضفة الغربية وغزة التي تدخل عبر الموانئ الإسرائيلية.

- مراجعة الممارسات الحالية المرتبطة باقتسام الإيرادات لضمان توافقها مع بروتوكول باريس الاقتصادي. ومن الممارسات التي ينبغي مراجعتها في البداية رسوم الخروج التي تفرضها إسرائيل على الركاب الفلسطينيين لعبور جسر اللنبي، وذلك لضمان اقتسام الإيرادات بالتساوي بين الجانبين.